شركة مصر للالومنيوم
ش.ت.م.م
احدى شركات شركة
الصناعات المعدنية
إيجيبتالوم

الأستاذة / هبة الله الصيرفى

المشرف العام على قطاع الإفصاح

مساعد رئيس البورصة

تحية طيبة وبعد ....

نتشرف بأن نرفق طيه : -

- محضر الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ والمنعقدة يوم ٢٠٢١/١٠/١٩ الساعة الثالثة عصراً .

- **المعتمد**

مرسل برجاء التفضل بالعلم والإحاطة .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والإحترام ،،،

مدير عام الموازنات

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / عصمت صفوت محمد أبو دهب

شركة مصر للألومنيوم بالقاهرة — القطاعات المالية — شركة الصناعات المعدنية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب : تليفون ٢٥٧٤٤٢٩٥ (٠٢) – ٢٥٨٨٥٥٧ (٠٩٦) فاكس ٢٥٨٨١٩٥ (٠٩٦)
المقر الرئيسي والمصانع : نجع حمادى : ٢٣٩٩٣١٦١ / ٢٣٩٩٣١٦٢ (٠٢) - ٢٥٩٠٠٠١ - ٢٥٩٠٠٠٩ (٠٩٦) ٢٥٨٨٤٧٨ (٠٩٦)
مكتب القاهرة : ٥٠/٤٨ ش عبد الخالق ثروت : ٢٣٩٢٩٩٥٧ / ٢٣٩٣٠٧١٨/٢٣٩٣٥٤٥٦ / ٢٣٩٣٥٤٥٧ (٠٢) ٢٣٩١٩٦٢٣ (٠٢)
مكتب الإسكندرية : ٢ طريق الحرية : ٤٨٠٨٠١٥/٤٤١٢٥٢٧/٤٤١٢٥٢٦ (٠٣) ٤٨٧٧٧٤٩ (٠٣)
ميناء سفاجا : سفاجا : ٣٢٥١٤١٣/٣٢٥١٢٤٣ / ٣٢٥١٦٦٢ (٠٦٥) ٣٢٥٠٤١٥ (٠٦٥)

E- mail : info@ egyptalum . com.eg - infonag @ egyptalum. com.eg Website : www.egyptalum. com.eg

محضر إجتماع

الجمعية العامة العادية

لشركة مصر للألومنيوم جلسة ٢٠٢١/١٠/١٩

إنه فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/١٠/١٩ وفى تمام الساعة الثالثة بعد العصر إجتمعت الجمعية العامة العادية لشركة مصر للألومنيوم برئاسة .

السيد الدكتور / سعد مجاهد الراجحى - رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية و رئيس الجمعية العامة للشركة .

وذلك للنظر فى جدول الأعمال التالي :-

- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
- إعتماد القوائم المالية للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
- الموافقة على تقرير الحوكمة عن الفترة المالية من ٢٠٢٠/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .
- تقرير السادة مراقبى حسابات الصناعات المعدنية ورد الشركة عليه .
- تقرير الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليه .
- النظر فى إخلاء طرف مجلس الإدارة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢١/٠٦/٣٠
- إقرار صرف العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ٢٠٢١/٠٧/٠١ .
- مذكرة إستخدام إحتياطى أخطار التوقف لتغطية الخسائر الناتجة عن إنقطاع التيار الكهربى .
- مذكرة خاصة بالتبرعات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

وقد حضر الإجتماع كل من السادة :-

الاســـــم	الوظيفـــة
١ - رئيس الجمعية :	
السيد الدكتور / سعد مجاهد الراجحى	رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة
٢ - أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية :	
السيد المهندس / محمد السعداوى مصطفى	العضو المنتدب التنفيذى شركة الصناعات المعدنية
السيد الدكتور / وائل محمود يوسف	عضو منتدب للشئون المالية وعضو الجمعية العامة
السيد الدكتور / جمال محمد مجاهد	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المحاسب / أحمد حسين الصادق	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيدة الأستاذة / نيفين على صبور	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المهندس / خالد منير حسنين الفقى	عضو مجلس الإدارة (ممثل إتحاد عمال مصر)

الاســـــــم	الوظيفـــــة
٣ – مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم	
السيد الدكتور / سيد أحمد كاسب	رئيس مجلس الإدارة
السيد المهندس / محمود على أحمد سالم	العضو المنتدب التنفيذى
السيد الدكتور / خالد قدرى السيد	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
السيد المحاسب / خالد عبدالوهاب حماد	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
السيد المهندس / مؤمن مصطفى ياسين أحمد	عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]
٤ – ممثل اللجنة النقابية بالشركة	
السيد المهندس / ياسر محمود عبداللطيف	رئيس اللجنة النقابية بالشركة
٥ – ممثلو مراقبي الجهاز المركزى للمحاسبات	
السيد المحاسب / هانى سعد تصيف	وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية
السيد المحاسب / إيهاب عبدالغفار عبدالغفار	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب / أيمن سعيد مغاورى	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى	مدير عام - نائب مدير الإدارة
السيد المحاسب / إيهاب حمدى	مراجع الحسابات
٦ – ممثلو الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء	
السيد المحاسب / السيد حسن على سالم	وكيل الوزارة - رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية
السيد المحاسب / شريف محمد	رئيس القطاع
السيد المحاسب / طارق محمود ضيف	رئيس القطاع
السيدة المحاسب / سمر عبدالهادى	مدير عام
٧ – مركز معلومات قطاع الأعمال العام:	
السيد الأستاذ / عبدالرازق محمود عبدالرازق	مدير عام شعبة الصناعات المعدنية
السيدة الأستاذة / مروة محمد حسن	أخصائى أول شعبة الصناعات المعدنية
٨ – عن شركة الصناعات المعدنية	
السيد المستشار / رضا عبدالعال	مستشار قانونى
السيد المحاسب / محمد عبدالرؤوف	رئيس قطاع الإستثمار
السيد المحاسب / مجدى عبدالرحمن	رئيس قطاع الشركات
السيد المحاسب / سعيد سويلم	رئيس القطاع المالى
السيد الاستاذ / محمد أمين محمد	مدير عام العلاقات العامة

٩ – عن شركة مصر للألومنيوم	
السيد المحاسب/ احمد محفوظ بغدادى	رئيس القطاعات المالية
السيد المحاسب / علاء عبداللطيف احمد	مدير عام الحسابات - أمين سر الجلسة
السيد المحاسب / عصمت صفوت محمد أبو دهب	مدير عام الموازنات – مسئول علاقات المستثمرين
السيد المهندس / خالد محمد الجالس	مدير عام شئون مجلس الإدارة

وقد بدأ السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجمعية العامة الإجتماع وطلب سيادته من الجمعية الموافقة على ترشيح كل من السادة :-

أمين سر الجلسة — جامعا الأصوات

السيد المحاسب / علاء عبداللطيف احمد — السيد المحاسب / عبداللطيف بلطية

السيدة المحاسب / نصرة سعد مصطفى

والتأكد من سلامة كافة الإجراءات القانونية والشكلية وتأكد الجهاز المركزى من توافر النصاب القانوني لصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة حيث بلغت نسبة الحضور ٨٤ % .

- **أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية** بدء أعمال الجمعية العامة العادية لإعتماد القوائم المالية عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ لشركة مصر للألومنيوم ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة وذلك لإدارة أعمال الجمعية .
- **السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة** بدأ سيادته الكلمة مرحباً بالسادة أعضاء الجمعية العامة والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لإدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية وجهاز تقويم الأداء والسادة الحضور .
- ثم أعطى سيادته الكلمة

للسيد الدكتور / سيد أحمد كاسب – رئيس مجلس الإدارة – شركة مصر للألومنيوم

والذي بدء مرحباً بالسادة الحضور .

" بسم الله الرحمن الرحيم " تشرفت بحضراتكم وبأشكر السادة الشركة القابضة والسادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات وذلك على التكامل الذى أدى إلى أن الشركة والحمد لله رب العالمين من خسائر ١.٦ مليار جنيه وأكثر إلى أرباح والحمد لله رب العالمين ٢٨ مليون جنيه وأكثر .

وذلك يفيدنا بأن نضع خطوات على طريق نسير عليها وإن شاء الله رب العالمين العام القادم تتحسن الشركة مرة أخرى ولولا الإدارة الحكيمة للشركة والتنوع للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل رهيب وكل واحد يلقى ضوء في حاجة ، كانت الشركة خسرت أضعاف ذلك ، والشركة إستفادة من أن المعروض عالميا قل فإستفادت من زيادة الأسعار

ولكن كان ممكن أن يحدث للشركة ما حدث بجميع مصانع العالم وتتوقف عن العمل ، لا في رجال في المصنع ومهندسين أيديهم كل يوم في حاجة ، ولكن هناك تحديات تقابلنا أولها سعر الكهرباء ، نقص العمالة الشديد ولكن بنشتغل ونضع الخطط الإستراتيجية التي نقدر على تنفيذها بأنفسنا في الوقت الحالي

نظرنا إلى المشتريات كيف تتم ، وفرنا من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون جنيه ، معدلات إستهلاك الكهرباء وفرنا ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه ، نظرنا إلى المبيعات وكيفية تسويق المنتج بشكل يزيد في الإيرادات .

ونتعامل مع كل الجهات في كل مكان مثلا وزارة الصناعة قضية الإغراق في أمريكا وكسبنا القضية وخفضنا الرسوم من ٣٠ % إلى ١٢ %

في رجال في شركة مصر للألومنيوم وفى رجال في مجلس إدارة مصر للألومنيوم عندهم التنوع (السيد الدكتور / خالد قدرى السيد – عميد كلية التجارة ، يقول التكاليف دى اساسية ولا غير اساسية وكيفية حسابها)

سيادة السيد المحاسب / خالد عبدالوهاب حماد – مسئول في بنك ، يقول التدفقات النقدية والحسابات البنكية وفوائدها وكيفية تقليل الفوائد .

سيادة المهندس / مؤمن مصطفى ياسين يطالب بأرباح للعاملين العمالة فوق راسنا ونحب نلبى طلبات العمالة كلها فلولا الاستراتيجية التي من العام السابق أيام الخسائر العالية التي تكبدتها الشركة وتم عمل عمرات جسيمة لبعض الخلايا لكانت الشركة حققت خسائر اضعاف ذلك ولم نستطع تعويضها هذا العام .

فبشكر حضراتكم جميعا وبشكر مجهوداتكم في هذا التعاون وبشكر كل ملاحظاتكم وكل الملاحظات لأى جهة محل تقدير العام القادم بإذن نقدر نتلافى كل هذه الملاحظات .

ثم أعطى سيادته الكلمة للسيد المهندس / محمود على أحمد سالم – العضو المنتدب التنفيذي – شركة مصر للألومنيوم لتلاوة ملخص محضر مجلس الإدارة عن القوائم المالية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

السيد المهندس / محمود على أحمد سالم – العضو المنتدب التنفيذى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ " وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون " صدق الله العظيم

نرحب بالسادة الحضور جميعاً .

يتشرف مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم بعرض التقرير السنوي عن نشاط الشركة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠

أهم المؤشرات الرئيسية للنتائج أعمال الشركة عن العام ٢٠٢٠/٢٠٢١

البيان	الوحدة	العام الحالى	العام السابق	التغير بين العام الحالي و العام السابق
		٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩	الزيادة أو النقص
١- الانتاج	الف طن	٢٥٢	٢٦٩	(١٧)
٢- المبيعات				
كمية المبيعات الإجمالية	الف طن	٣١٨	٢٢٠	٩٨
قيمة المبيعات الإجمالية	مليون جنيه	١١٣٦٨	٧٢٥٥	٤١١٣
كمية الصادرات	الف طن	٢١٠	١٧٦	٣٤
قيمة الصادرات جنيه	مليون جنيه	٧١٣٠	٥٦٧٠	١٤٦٠
قيمة الصادرات دولار	مليون دولار	٤٥٤	٣٥٣	١٠١
كمية المبيعات المحلية	الف طن	١٠٩	٤٤	٦٥
قيمة المبيعات المحلية	مليون جنيه	٤٢٣٧	١٥٨٧	٢٦٥٠
ايرادات النشاط	مليون جنيه	١١٣٦٨	٧٢٥٥	٤١١٣
تكلفة ايرادات النشاط	مليون جنيه	٩٣٦٦	١٠٨٣٣	(١٤٦٧)
خامات	مليون جنيه	٨٣٨٥	٩٨٩٣	(١٥٠٨)
اجور	مليون جنيه	٥١٩	٤٩٢	٢٧
مصروفات	مليون جنيه	٤٦٢	٤٤٨	١٤
الواردات بالدولار	مليون دولار	٢٤٤	٢٦٨	(٢٤)
مجمل خسارة النشاط الجاري	مليون جنيه	(٨٥)	(٢٠٤١)	١٩٥٦
صافى خسارة النشاط	مليون جنيه	(١٧)	(١٦٦٥)	١٦٤٨
صافى الربح قبل الضرائب	مليون جنيه	٥٢	(١٦٣٩)	١٦٩١
صافى الربح بعد الضرائب	مليون جنيه	٢٨	(١٦٧١)	١٦٩٩
راس المال المصدر	مليون جنيه	١٦٥٠	١٦٥٠	٠
الأجور الكلية	مليون جنيه	٧١٥	٦٨٠	٣٥
متوسط أجر العامل	الف جنيه	١٣٢	١٢١	١١
القيمة المضافة الإجمالية	مليون جنيه	٧٩٢	(١٤١٦)	٢٢٠٨
القيمة المضافة الصافية	مليون جنيه	٥٠٨	(١٧٠١)	٢٢٠٩
رصيد النقدية فى اخر المدة	مليون جنيه	(٢٩٦)	(١٧٢٢)	١٤٢٦
متوسط سعر المعدن (بورصة لندن)	دولار / طن	٢٠٢٣	١٦٧٦	٣٤٧
تكلفة طن خام الالومينا	دولار / طن	٣٦٢	٣٦٣	(١)
تكلفة الكهرباء شركة	مليون جنيه	٤١٢٥	٤٨٥٧	(٧٣٢)
أثر الزيادة فى أسعار الكهرباء	مليون جنيه	(٧٣٢)	(٩٦)	(٦٣٦)
متوسط سعر الصرف	دولار / طن	١٥,٧٠	١٦,٠٥	(٠,٣٥)
سعر ك.و.س	قرش	١٠١	١٠٨,٤٣	(٧,٤٣)
الضرائب والجمارك المسددة	مليون جنيه	٣٧٦	٥٣٠	(١٥٤)
ضرائب الدخل	مليون جنيه	(٣٣)	(٣٨)	٥
الاستثمارات	مليون جنيه	٣١٤	١٦١	١٥٣
متوسط عدد العاملين (دائمين + عقود)	عامل	٥٤٠٠	٥٦٠٩	(٢٠٩)
المخزون الفعلى من الإنتاج التام	طن	٢٦٧٩٨	٩٣٣٦٤	(٦٦٥٦٦)

- نود أن نشير إلى العوامل المؤثرة على نتائج الأعمال وهى كالتالى :-
- متوسط السعر الأساسي للمعدن بالبورصة
- سعر الطاقة الكهربية
- التغير فى سعر الصرف

- متوسط السعر الأساسي للمعدن بالبورصة

- بلغ متوسط السعر الأساسي للمعدن Cash عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ مبلغ ٢٠٢٣ دولار/ طن مقابل ١٦٧٦ دولار/ طن للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة قدرها ٣٤٧ دولار / طن .
- اى زيادة او نقص بمقدار ١٠٠ دولار للطن فى سعر البورصة يؤدى الى زيادة او نقص بمقدار ٣١.٨ مليون دولار
(٤٩٩ مليون جنيه) سنويا فى الإيرادات.

- سعر الطاقة الكهربية

- تسعى شركة مصر للألومنيوم بسلوك جميع الطرق لخفض قيمة تعريفة الكهرباء مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ومن الجدير بالذكر أن زيادة أو نقص قرش واحد فقط فى سعر الطاقة تؤدى الى زيادة أو نقص ٥٠ مليون جنيه سنويا فى تكلفة الإنتاج .
- تسعى الشركة الآن فى محاولة جادة لترشيد الاستهلاك من خلال التعاقد مع الشركات والهيئات البحثية لتطبيق أنظمة توفير الطاقة Energy Saving فى خلايا استخلاص الألومنيوم والمسابك.

- التغير فى سعر الصرف

سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى له تأثير مباشر على الإيرادات وتكلفة الإنتاج .

- وأود أن أشير فى هذا الصدد أن إجمالى ما تم توفيره بالشركة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ هو (٦١٧ مليون جنيه)

- (إعادة تطوير الأوناش وميكانيزم حركة عربة الأوناش – تصميم كوائم صوت لجهاز الإيجيكتور – إعادة تأهيل قطع الغيار المستهلكة – إستحداث عمليات كيميائية تعمل على إعادة تأهيل وصلات بوائق سحب المعدن – تصنيع أبواب الخلايا داخل الشركة بدلا من إستيرادها – إنشاء وحدة تبخير الأخشاب المستخدمة في أعمال التصدير – تعديل نظام المعالجة بالمسابك – تصنيع مبردات ماكينات الصب داخل الشركة – تصنيع الفرما داخل الورش الإنتاجية – تصنيع جها الإيجيكتور داخل الورش الإنتاجية بالشركة – تأهيل كامل للدوائر الكهربائية والأجزاء الميكانيكية للونش الروسى بالمسابك – تصنيع الدرافيل المطلوبة من الشركات التي تعمل في إنتاج حديد التسليح – تصنيع قطع غيار محلية بأحدث ماكينات التحكم الرقمى C ٠ N ٠C و أحدث تكنولوجيا القياس ومراقبة الجودة)

وفى النهاية يطيب لنا أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للسادة :

- السيد الدكتور / وزير قطاع الأعمال العام.
- السيد الدكتور / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة.
- السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة.
- السيد الدكتور / العضو المنتدب المالى للشركة القابضة.
- السـادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة.
- السـادة / ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات.
- السـادة / ممثلى تقويم الأداء.
- السـادة / ممثلي مركز معلومات قطاع الاعمال العام..
- ونسأل الله أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير
- هذا وبالله التوفيـق،،،

• السيد المهندس / محمد السعداوي – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية.

شكراً يا باشمهندس / محمود . نشكرك على العرض .
ولكن لى تعليق ، الإنتاج عاوزين ٣٢٠ ألف طن يزيد ولا يقل .
والتكلفة يتم تخفيض التكلفة إلى أقصى حد ممكن .

رد السيد المهندس / محمود على أحمد سالم العضو المنتدب التنفيذي

ان شاء الله .

السيد الدكتور / سيد أحمد كاسب – رئيس مجلس الإدارة – شركة مصر للألومنيوم

حضرتك السبب في نقص الإنتاج هذا العام إنه تم عمل عمرات جسيمة لعدد كبير من الخلايا سوف تعود بالنفع علينا في الأعوام القادمة والتكلفة حضرتك الشركة تقوم بأقصى جهد ممكن لتقليل التكاليف ودا واضح من عرض السيد المهندس محمود على أحمد سالم

- **السيد المهندس / محمد السعداوي – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية.**

الجهاز المركزي للمحاسبات . يتفضل .

- **السيد المحاسب/ هاني سعد نصيف – وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية**

كل سنة وحضراتكم طيبين ، التقرير عن القوائم المالية المعدلة معروض على حضراتكم و يتفضل السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوي - بعرض التقرير علي حضراتكم

- **السيد المحاسب/ عصام الدين رجب الطحاوي . مدير عام – نائب مدير الإدارة**

- **الملاحظة :**

عرض القوائم المالية:-

راجعنا القوائم المالية (المعدلة) المرفقة لشركة مصر للألومنيوم (شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢١/٦/٣٠ وقائمتي الدخل (الأرباح والخسائر) والدخل الشامل عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ بصافي ربح بعد الضريبة نحو ٢٨.٢٧٦ مليون جنيه وكذا قائمتي التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية وذلك عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية:-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأى على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، وادي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

وفي ضوء ما قمنا به من أعمال المراجعة وما حصلنا عليه من أدلة إثبات تلاحظ الآتي:-

الملاحظة:-

- فقرات أساس استنتاج رأي متحفظ :-

تضمنت الإيرادات الأخرى نحو٨٣ مليون جنيه تمثل فوائدعن رصيد مديونية شركة النحاس المصرية المتوقفة منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ معظمها لا تخص الفترة الحالية وبالرغم من عدم وجود أتفاق مع العميل على تحمله لهذه الفوائد وكذا عدم قدرة العميل على سداد مديونيات يرجع تاريخ بعضها لعام٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبالتالى عدم قدرته على دفع هذه الفائدة ، وكذا نحو٩٧٦ ألف جنيه بخلاف نحو ٤.٨٨٠ مليون جنيه بالسنوات السابقة مقيدة بالحسابات المدينة لدى شركات قابضة - تابعة تمثل فوائد قرض الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية بالرغم من عدم وجود أتفاق تعاقدي وعدم التزام المقترض على مدار نحو ستة سنوات من سداد أي من أقساط القرض أو فوائده ، وذلك دون مراعاة معيار المحاسبة رقم (١١) المعدل بشأن الإيراد فقرة (٣٤).

يتعين تطبيق المعيار سالف الذكر ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختلفة وتعلية إيرادات الفترة بما يخصها فقط وذلك بعد موافقة العميل على تحمل هذه الفائدة

ظهر رصيد العميل/ شركة النحاس المصرية بنحو ٢٤٨.٣٨٩ مليون جنيه يتضمن نحو ٩٧.٨ مليون جنيه فوائد تأخير سداد على رصيد المديونية المتوقفة بيانها:-

نحو ١٤.٨ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

نحو ٨٣ مليون جنيه عن الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

دون سند أو موافقة العميل بقبول تحمله الفوائد ، حيث لوحظ عدم قدرة العميل على سداد تلك المديونيات وبالتالى عدم قدرته على سداد هذه الفائدة.

كما تضمنت إيرادات العام نحو٩٧٦ ألف جنيه بخلاف نحو ٥.٦٤٥مليون جنيه بالسنوات السابقة مقيدة بالحسابات المدينة لدى شركات قابضة - تابعة تمثل فوائد قرض الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية بالرغم من عدم وجود أتفاق تعاقدي وعدم التزام المقترض على مدار نحو سبع سنوات من سداد أي من أقساط القرض أو فوائده.

وذلك دون مراعاة للفقرة رقم (٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨- الإيراد من عقود العملاء) وكذا الفقرات (من٥.٥.١ إلى ٥.٥.٨) الخاصة بالإضمحلال والإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧ -الأدوات المالية) يتعين تطبيق المعيار سالف الذكر ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختلفة.

رد الشركة:-

- تم مخاطبة الشركة القابضة لسداد قيمتى خطابى الضمان بقيمة ٩٥ مليون جنيه وقامت الشركة القابضة بتجديد هذين الخطابين حتى ٢٠٢١/١٢/ (مرفق رد الشركة القابضة) علما بانه تم احتساب الفائدة المستحقة على مديونية النحاس وتم اخطار العميل بتلك الفوائد المستحقة ولم يبدى اعتراض وتم التوقيع على محضر اعمال .
- بالنسبة لفوائد القرض الممنوح للشركة المصرية لبلوكات الانود الكربونية تم حساب الفائدة في ضوء قرار مجلس الادارة بالموافقة على منح القرض ويعتبر هذا القرض جزء من الاستثمار بالشركة وسيتم تقييمه في ضوء ما سيتم اتخاذه من اجراءات من الشركة القابضة بشأن الاستثمار بهذه الشركة وتطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليها بالملاحظة .

التعقيب :-

الملاحظة ما زالت قائمة ومازلنا عند رأينا من ضرورة مراعاة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المشار اليه في ظل عدم قدرة العميل على سداد مديونيات يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وبالتالى عدم قدرته على دفع هذه الفائدة وكذا فوائد قرض الشركة المصرية لبلوكات الانود الكربونية وعدم التزام المقترض على مدار نحو سبع سنوات من سداد اى من اقساط القرض او فوائده لما لذلك من اثار على القوائم المالية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

الملاحظة:-

تضمنت الأستثمارات طويلة الأجل نحو ٣٣.٨٥١ مليون جنيه (تعادل ٥.٨ مليون دولار أمريكي لعدد ٥٨٠ ألف سهم) يمثل تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٢٠% من رأس مال الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية (شركة قائمة بنظام المناطق الحرة بغرب خليج السويس) ، وفي ضوء موافقة مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠ رقم ٦/ ٢٠١٨ بإجماع الحضور على التخارج من الشركة المذكورة ، لعدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها وتحقيقها إجمالي خسائر بنحو ٢٠,٨٢٩ مليون دولار (بما يعادل نحو ٣٤٦.٦٢ مليون جنيه) حتى٢٠١٨/١٢/٣١ ، وفي ضوء قيام الشركة القابضة بأتخاذ الإجراءات القانونية لتقديم بلاغ إلى نيابة الأموال العامة العليا رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٩.

يتعين على الشركة دراسة تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الألتزامات المحتملة التالية:-

الإضمحلال في قيمة الأستثمارات المشار إليها أعلاه.

نحو٢٢٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٤.٥٤ مليون دولار) تمثلنسبة ٢٠% منالكفالة التضامنية البالغة نحو١.١ مليار جنيه (المعادل لنحو ٧٢.٧ مليون دولار) مقابل التسهيلات الائتمانية من البنك الأهلي سوستيه

والأهلي المصري لصالح الشركة المصرية لبلوكات الأنود حيث لم يتم الوفاء من الشركة المقترضة بإلتزاماتها للبنوك المقرضة خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتي تاريخه .

قرض المساندة الممنوح للشركة المذكورة أعلاه البالغ نحو ٧.٥ مليون جنيه

رد الشركة:-

- ملف الاستثمار المتعلق بالشركة المصرية لبلوكات الانود الكربونية جارى بحثه من خلال الشركة القابضة للصناعات المعدنية وفى انتظار ما سيسفر عنه اجراءات التخارج علما بانه سيتم نقل الكفالة التضامنية بمجرد تسجيل الارض الخاصة بشركة البلوكات الكربونية .

التعقيب :-

- رد الشركة غير كافى واثرها المالى مازال قائم على القوائم المالية المعروضة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠

الملاحظة:-

- تضمنت إيرادات المبيعات في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٣٧مليون جنيه (ما أمكن حصره) تمثل قيمة فواتير مبيعات خارجية تم إصدار الفواتير وشحنها للعملاء خلال شهر يوليو ٢٠٢١وبالتالى لا تعتبر من إيرادات الفترة طبقاً للفقرة رقم (٣١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨ – الإيراد من العقود من العملاء).
- يتعين التصويب والإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه

تنفيذا للخطة الشهرية للمبيعات تم اصدارهذه الفواتير وتسليمها للخط الملاحي بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ لاستكمال الاجراءات واما فيما يتعلق بصدور البوالص بعد ٦/٣٠ فهذا يرجع الي ظروف خارجة عن ارادة الشركة متعلقة بالخطوط الملاحية وظروف الشحن من ميناء الاسكندرية

رد الشركة:-

وسيتم مراعاة تسليم الشحنات الخاصة بشهر يونيه من كل عام قبل نهاية العام المالى بوقت كافى يسمح بالوفاء بكافات إلتزامات الإداء المتعلقة بعقود العملاء لتطبيق المعيار المشار إليه فى الملاحظة.

التعقيب :-

الفواتير المشار اليها تم اصدارها وشحنها للعملاء خلال شهر يوليو ٢٠٢١ وبالالى لا تعتبر من ايرادات الفترة طبقا لمعيار المحاسبة المصرى المشار اليه بعاليه وعليه مازال اثرها المالى قائم .

- **الملاحظة:-**

نحو ٨٠,٨٨٨ مليون جنيه لم تتأثر بها قوائم المركز المالي لعدم إثباتها بدفاتر وسجلات الشركة وبيانها كالتالى:-
نحو ٤١,١٨٦ مليون جنيه تمثل شيكات تحت التحصيل بشهادة بنك عودة.
نحو ١٨,٣٩٨ مليون جنيه المعادل لـ (نحو٨٢٨,٩٢١ ألف دولار، نحو ٢٩٣,٧٩٢ ألف يورو) عبارة عن إعتمادات مستندية مفتوحة تتضمنها شهادة البنك الأهلى الكويتى.
نحو ١٠١,٨٨٦ مليون جنيه المعادل لـ (نحو ٤٩١,٧٨٣ ألف دولار ، ٢٩٣,٧٩٢ ألف يورو) عبارة عن إعتمادات مستندية مفتوحة تتضمنها شهادة بنك البركة.
نحو ٧,٧٢٧ مليون جنيه تمثل الفرق بين رصيد التسهيلات الإئتمانية بدفاتر الشركة والوارد بشهادة البنك الاهلي الكويتي.
نحو ١,٢٦٤ مليون جنيه المعادل لـ(مبلغ ٥٠٢٥٦.٤٧ دولار ، ٢٥٨١٩.٩٢ يورو) تحت مسمى تحصيل مستندى بشهادة البنك الأهلى الكويتى.
نحو ٥٢٧ ألف جنيه إيداعات بنكية لم تثبت بسجلات وحسابات الشركة مما يشير لعدم صحة الأرصدة المرتبطة بهذه الإيداعات (مثل العملاء والبنوك.....).
يتعين إجراء التصويب اللازم بإثبات كافة المعاملات البنكية بحساباتها المختصة لما لذلك من أثار على القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

رد الشركة:-

سيتم تسجيلها بدفاتر الشركة تحت حساب شيكات تحت التحصيل.
سيتم مراعاة تسجيل كافة الإعتمادات المستندية المفتوحة لدى البنوك بدفاتر الشركة.
تم مخاطبة البنك لموافتنا ببيان تفصيلى بحركة التسهيلات الممنوحة للشركة وجارى المتابعة .
المبالغ المذكورة عبارة عن اعتمادات مفتوحة لدى بنك الاهلى الكويتى وسيتم تسجيلها بدفاتر الشركة.
- بالنسبة لمبلغ ٥٢٧ الف جنية منه ٢٧٠ الف جنيه ببنك اسكندرية قصر النيل تم ردها للعميل بإشعار خصم رقم /٢١/٧ ، مبلغ ٢٩ الف جنيه ببنك اهلى علوى جارى المتابعة
، مبلغ ١٤٢٥٠٠ جنيه ببنك العربى الافريقى جارى المتابعة
، مبلغ ٦٧ الف جنيه ببنك قطر الوطنى جارى المتابعة

التعقيب :-

رد الشركة وما تم اتخاذه من اجراءات غير كافي واثرها المالى ما زال قائم على سلامة عرض القوائم المالية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

الملاحظة:-

تم إستخدام نحو ١٥ مليون جنيه من إحتياطي أخطار توقف الإنتاج دون صدور قرار من الجمعية العامة للشركة بالمخالفة لما تقضي به المادة رقم (٣٦) من اللائحة التنفيذية من قانون شركات قطاع الأعمال العام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وكذا ما تقضي به المادة رقم (٤٨) من النظام الأساسي للشركة "يستعمل الأحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء علي إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفي بمصالح الشركة ".
يتضمن هذا المبلغ نحو ١١.٢ مليون جنيه يمثل خسائر مترتبة علي إنقطاع التيار الكهربائي عن الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٦ وقد تلاحظ بشأن حساب تلك الخسائر ما يلي:-
بعض أذون صرف قطع الغيار لإصلاح أعطال الكهرباء لا تخص العام المالي الحالي من عام ٢٠١٨ وحتي عام ٢٠٢٠.

قيمة أذون الصرف خلال شهر يونيه لمحطات ضواغط الهواء (شهر إنقطاع الكهرباء) تبلغ نحو ٢١ ألف جنيه وأدرجت وفقا لتقدير الخسائر بنحو ٦,٧٥٠ مليون جنيه المعادل ل٤٥٠ ألف دولار .
يتعين مراعاة ما تقضي به المواد المشار إليها بعاليه مع إلغاء ما تم وإعداد دراسة دقيقة لتقدير تلك الخسائرومراعاة أثر ذلك علي القوائم المالية .

رد الشركة:-

تم عمل مذكرة (تحت الاعتماد) من الجمعية العامة العادية للشركة في ضوء الدراسة الفنية لاستخدام احتياطى اخطار التوقف لتغطية الخسائر الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائى .

التعقيب :-

رد الشركة لا يتوافق مع ما تقضى به المادة رقم (٣٦) من اللائحة التنفيذية من قانون شركات قطاع الاعمال العام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون رقم ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وكذا ما تقضى به المادة رقم (٤٨) من النظام الاساسى بالشركة مع ضرورة أعداد دراسة دقيقة لتقدير تلك الخسائر في ظل ما تم الاشار اليه بعاليه ومراعاة اثر ذلك على القوائم المالية .

الملاحظة:-

تضمنت مشروعات تحت التنفيذ(التكوين الإستثمارى)نحو ٦,٩٦٠ مليون جنيه قيمة ما تم تحمله منذ عام ٢٠١٤ لإصلاح توربينة الضغط العالي لدى المورد شركة/TMS ، وإصلاح وحدة المعالجة المركزية CPU٣٤١ لمحطة توليد الكهرباءبالرغم من ذلك بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٧ صدر قرار من اللجنة المشكلة بالقرار الإدارى رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠٢٠ بتكهينمحطة توليد الكهرباء وذلك لعدم الجدوى الإقتصادية من الإصلاح والتشغيل على الرغم من ردود الشركة السابقة علينا بأن الجدوى من إصلاح التوربينة هو توفير الطاقة الكهربائية فى ظل الإرتفاع المستمر فى أسعار الكهرباء ولتحقيق أقصى إستفادة من أصول الشركة .
يتعين تحديد المسئولية فيما يتعلق بقرار الإصلاح دون جدوى إقتصادية مما حمل الشركة نحو ٧ مليون جنيه تكاليف إصلاح للمحطة مع دراسة إضمحلال تلك القيمة فى ضوء تلك المؤشرات لما له من أثر على المركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مع موافاتنا بما تم إتخاذه من إجراءات مع المورد شركة TMS فى ظل عدم الإصلاح

رد الشركة:-

عندما حدث عطل محطة توليد الكهرباء في ديسمبر ٢٠١٣ كان الهدف من عملية الإصلاح هو الحصول على استفادة من الطاقة الكهربائية المتولدة في ظل انخفاض مصروفات التشغيل ، ومع طول فترة الإصلاح والتغييرات التي حدثت في مدخلات التشغيل خلال هذه الفترة أصبح تشغيل المحطة غير مجدى اقتصادياً بالمرة وبالتالى أصبح قرار التكهين حالياً هو القرار الأمثل لتجنب الخسائر الناتجة عن عملية الصيانة والتشغيل ،علما بأنه يوجد خطاب ضمان سارى حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بقيمة ٩٧٧٥٩,٥ يورو جارى مصادرته

التعقيب :-

رد الشركة يؤكد الملاحظة من حيث طول فترة الاصلاح مما ادى الى عدم جدوى الاصلاح اقتصاديا مما حمل الشركة نحو سبعة مليون جنيه دون جدوى وعليه ما زلنا عند رأينا من ضرورة تحديد المسؤلية فيما يتعلق بقرار الاصلاح مع دراسة اضمحلال تلك القيمة في ضوء تلك المؤشرات لما له من اثر على المركز المالى في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

الملاحظة:-

تأخر الشركة فى إرسال المصادقات للعملاء والموردين حيث تم أرسالها بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩لأصحاب الأرصدة المدينة فقط الأمر الذى لم يسمح لنا بتلقى الردود على تلك المصادقات قبل مراجعة القوائم المالية للتحقق من صحة الأرصدةوبالتالى فتلك الأرصدة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط.
يتعين مراعاة إرسال المصادقات للعملاء والموردين قبل مراجعة القوائم المالية بوقت كاف يسمح بتلقى الردود على تلك المصادقات لتحقيق الفائدة من إرسالها.

رد الشركة:-

سيتم مراعاة أرسال المصادقات قبل إصدار القوائم المالية بوقت كافى يسمح بتلقى الردود عليها

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

ظهرت قيمة الإستثمار فى أسهم شركة الحديد والصلب المصرية (الشركة القابضة) بالقيمة العادلة بنحو ٣٢,٨٣٠ مليون جنيه لعدد أسهم ١٧٧٢٦٦٣٠ سهم بسعر ١,٨٥٢ جنيه/ للسهم (متوسط سعر الإقتناء ٧,٥٣٥٥٣ جنيه/سهم) ، كما ظهرت قيمة الإستثمار فى شركة المناجم والمحاجر (الشركة المنقسمة) بالقيمة الأسمية بنحو ٣,٥٤٥ مليون جنيه لعدد ١٧٧٢٦٦٣٠ سهم بسعر ٢٠ قرش/ سهم فى حين أن القيمة العادلةوفقاً لسعر السهم المعلن فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بلغت ٢,٣٦ جنيه / للسهم وقد لوحظ بشأنه مايلى:-
تم الإفصاح بالإيضاحات المتممة بأنه يتم قياس تلك الأسهم بالتكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل بالمخالفة للفقرة رقم (١.١.٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧ – الأدوات المالية).

عدم موافاتنا بنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية حتى نتمكن من التحقق من صحة تبويب تلك الاصول المالية وبالتالى قياسها فى ظل صدور قرار بتصفية شركة الحديد والصلب (المنقسمة) بتاريخ ٢٠٢١/١/١١.
عدم الالتزام بتوصية الجمعية العامة للشركة بجلستها في ٢٠١٣/٣/٢٦ بالبيع التدريجي للأسهم بأعلى سعر للتداول وقت البيع دون التقيد بسعر الاقتناء حيث قامت الشركة ببيع نحو ١,١١٠ مليون سهم خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٧ بمتوسط سعر ٩,٤٠١ جنيه للسهم محققة ربح قدره ١,٨٤٩ مليون جنيه دون بيع باقي الأسهم حيث انخفض سعر السهم السوقي في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ لنحو ١,٨٥٢ جنيه/ سهم محققاً إنخفاض بالقيمة السوقية للاسهم بنحو ١٠٠,٧٥٠ مليون جنيه.
يتعين موافاتنا بنموذج أعمال الشركة لإدارة الأصول المالية وضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن والتصويب ، وتحديد المسئولية بشأن عدم تنفيذ توصيات الجمعية العامة خلال نحو ثمان سنوات واستثمار فرص البيع المتاحة وتحقيق أرباح قد يصعب تحقيقها في ضوء الإنخفاض المستمر لسعر السهم وصدور قرار بتصفية الشركة.

رد الشركة:-

تم عمل مخصص هبوط اسعار اوراق مالية بالنسبة لشركة الحديد والصلب (القاسمة) وذلك بفرق سعر الاسهم فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بقيمة ١,٨٥٢ جنيه/سهم وسعر الاقتناء بقيمة ٧,٥٣٥٥٣ جنيه/سهم .
الامر الخاص بإجراءات التصفية لشركة الحديد والصلب المصرية لدى الشركة القابضة للصناعات المعدنية .
نظرا لكمية عدد الاسهم الكبيرة فقد فضلت الشركة البيع التدريجى لتلك الاسهم ولكن هبوط سعر السهم مثل عائقا لإتمام عملية البيع .

التعقيب:-

رد الشركة فى معظمه بعيداً عن مضمون الملاحظة حيث لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن طريقة قياس تلك الإستثمارت وفقاً للفقرة رقم (١.١.٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧ – الأدوات المالية).
كما لم يتم موافاتنا بنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية حتى نتمكن من التحقق من صحة تبويب تلك الاصول المالية وبالتالى تحديد طرقة قياسها لما لذلك من آثار على صحة عرض القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ ، وكذا عدم الالتزام بتوصية الجمعية العامة للشركة المشار إليها بالملاحظة واستغلال الفترات التى أرتفع بها سعر السهم لتحقيق أرباح من البيع.

الملاحظة:-

تضمنت قائمة الدخل فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٩,٦١٩ مليون جنيه (أصل ضريبى) ، كما ظهر رصيد إلتزامات ضريبية مؤجلة ضمن الإلتزامات غير المتداولة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ بنحو ٢٧٨,٦٥٧ مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنها مايلى:-
عدم تأثير الاساس الضريبى بقيمة بيع الأصول التى تم التصرف فيها خلال الفترة الضريبية عند حساب الضريبة المؤجلة عن الفروق المؤقتة بين الإهلاك الضريبى والإهلاك المحاسبى طبقاً للمادة رقم (٢٦) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة رقم (٣٤) من لائحته التنفيذية رقم (٩٩١) لسنة ٢٠٠٥.
لم تقم الشركة بمراعاة أثر تغيير أسعار الضريبة على رصيد الإلتزامات الضريبية المؤجلة منذ بداية الرصيد عند تطبيق نسبة ٢٢,٥% ، كما قامت الشركة بتحويل نحو ٤١١ مليون جنيه من حساب الآلات إلى حساب الحاسبات الآلية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ ، ولم يتم الإعتراف بها من قبل مصلحة الضرائب مما يؤثر على حساب كل من ضريبة الدخل ورصيد الإلتزامات الضريبية المؤجلة بالأرصدة الدائنة بالمخالفة لما تقضى به الفقرات رقمى ٤٧ ، ٤٨ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤.
تضمن رصيد الإلتزامات الضريبية المؤجلة مبلغ نحو ٧٢ مليون جنيه قيمة اصول ضريبية مؤجلة نتيجة حركة المخصصات تم حسابها بالمخالفة للفقرة رقم (٢٤ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤ – ضريبة الدخل) ، كما تم تخفيض رصيد الإلتزامات الضريبية المؤجلة بنحو ٢١,٤٠١ مليون جنيه تمثل أصول ضريبية مؤجلة عن الأعوام من (٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٩) تم الإعتراف بها ولم يتم مراجعتها وإجراء التسوية اللازمة بالمخالفة للفقرة رقم (٥٦) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤ – ضرائب الدخل).
يتعين البحث والدراسة وإجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:-

جارى البحث والدراسة وسيتم التصويب في ضوء تلك الدراسة .

التعقيب:-

الملاحظة ما زال أثرها المالى قائم وعليه يتعين الدراسة والتصويب لما لها من آثار على القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

الملاحظة:-

- قامت الشركة القابضة للصناعات المعدنية بتاريخ 2020/12/6 بتوقيع عقد التسوية النهائية مع الهيئة العامة للبترول بناءً علي بروتوكول التعاون الثلاثي الموقع بتاريخ 2020/2/19 بين كل من الشركات القابضة التابعة لوزارة قطاع الأعمال والشركات التابعة لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة والهيئة المصرية العامة للبترول والثروة المعدنية بشأن آلية سداد المديونيات المستحقة عن مسحوبات شركات قطاع الأعمال العام من الغاز والكهرباء والذي تضمن نحو 17.801 مليون جنيه من مستحقات شركة الغاز تخص شركة مصر للألومنيوم وقد أفاد خطاب الشركة القابضة المؤرخ في 2020/12/27 باستبعاد هذا المبلغ – الذي تم تسويته ضمن عقد التسوية المنوه عنه بعاليه – من قيمة المديونية المستحقة لشركة الغاز مع تعلية نفس القيمة كمستحقات للشركة القابضة ، وقد تبين إن المبلغ المشار إليه عبارة عن الآتي :-
- نحو 7.380 مليون جنيه مبالغ مسحوبات الغاز تم سدادها مسبقا من قبل شركة مصر للألومنيوم .
- نحو 10.421 مليون جنيه تمثل 35% من مبلغ نحو 29.775 مليون جنيه والذي يمثل رصيد التجاوز عن الحد الأقصي غير مثبت بدفاتر شركة مصر للألومنيوم ويوجد بشأنه قضية متداولة حاليا وأفادت الشركة عن إحتمالية خسارتها بنسبة 50%.

- يتعين الإفادة عن عدم تنازل شركة الغاز عن القضية المرفوعة علي الرغم من التسوية ، مع تنفيذ تعليمات الشركة القابضة باستبعاد المديونية ومراعاة تأثيرها على الحسابات المختلفة.

رد الشركة:-

- جاري بحث ذلك مع الشركة القابضة وشركة الغاز لتسوية تلك القضية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء النتائج.

- **التعقيب:-**
- رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها المالى ما زال قائم.
- **السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية.**

احنا يا استاذ عصام كنا هنسوى كمان ال 3 مليار بتوع الكهرباء ولكن للاسف شركة الكهرباء رفضت لانهم عايزين كاش

ود السيد المهندس / محمود على احمد سالم العضو المنتدب التنفيذى

احنا سددنا 300 مليون من المديونية السابقة .

السيد المحاسب/ عصام الدين وجب الطحاوى . مدير عام □ نائب مدير الإدارة

حتى بالنسبة للكهرباء كنا اشرنا فى تقريرنا المعروض على سيادتكم انه كا من الضرورى يكون هناك اتفاق مع شركة الكهرباء لتجنب اى مشاكل اخرى .

ود السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية

ده انشاء الله هتعمله الشركة مع الكهرباء .

الملاحظة:-

- لم نتمكن من التحقق من أرصدة الإعتمادات المستندية لشراء سلع وخدمات فى تاريخ الميزانية لعدم ورود شهادات بنكية تؤكد صحتها – عدا شهادة من البنك الأهلي الكويتي ، وبنك البركة ، فضلا عن ورود شهادات بإجمالى قيمة الإعتمادات المفتوحة بمبالغ إجمالية غير موضح بها مفردات تلك المبالغ على كل إعتماد مستندى.
- يتعين موافاتنا ببيان تحليلى من البنوك بتلك الإعتمادات للتحقق من صحة أرصدتها فى 2021/6/30.
- رد الشركة:-
- جارى المتابعة مع البنوك لموافاتنا بشهادة تحليلية لارصدة الاعتمادات المستدية طرفهم .

التعقيب:-

- رد الشركة مكرر و واثرها ما زال قائم لما لها من تأثير فى الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة.

الملاحظة:-

- لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لبعض الحسابات المدينة الأخرى على النحو التالى :-
- نحو 16.752 مليون جنيه تأمينات لدى الغير (حـ/1771).
- نحو 3.546 مليون جنيه مصلحة الجمارك ـــ أمانات (حـ/1741).
- نحو 0.800 مليون جنيه جمرك الواردات الجوية (حـ/28412).
- يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة للتحقق من صحتها.

رد الشركة:-

- جارى مخاطبة تلك الشركات للحصول على الشهادات المطلوبة .
- تم مخاطبة الجهات الجمركية للحصول على الشهادات المؤيدة لتلك الأرصدة وسيتم موافاتكم بها فور إستلامها

- **التعقيب:-**
- ما تم إتخاذه من إجراءات من جانب الشركة غير كافى وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

- لم يتم موافاتنا بشهادات بنكية لنحو ١.٠٣٧ مليار جنيه من قيمة أذون الخزانة البالغة نحو ١.٨٩٩ مليار جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠.
- يتعين موافاتنا بشهادات بنكية بأذون الخزانة المشار إليها.

رد الشركة:-

- تم مخاطبة البنوك المذكورة لموافاتنا بشهادة للتأكد من رصيد أذون الخزانة وجارى المتابعة .

- **التعقيب:-**
- رد الشركة مكرر وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

- المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية يصعب الاعتماد عليها في قياس قدرة المنشأة على توليد نقدية وما يعادلها أو تقييم التغيرات في صافي موجودات المنشأة وهيكلها التمويلي (بما في ذلك السيولة والملاءة المالية) نظرا لعدم اثبات بعض المعاملات البنكية النقدية كما ورد أعلاه ، والتي لها تأثير على الطريقة المباشرة التي تعرض بها التدفقات النقدية والتي يتم بمقتضاها الإفصاح عن التبويبات الرئيسية للمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية بالاجمالى وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٤) فقرة (١٨) بشأن قائمة التدفقات النقدية.
- يتعين اثبات كافة المعاملات المتأخر اثباتها مما لذلك من أثر على اعداد وسلامة القوائم المالية.
- **رد الشركة:-**
- تم اثبات معظم المعاملات المتاخرة في يوليو واغسطس ٢٠٢١ وسيتم تلافى ذلك مستقبلاً

- **التعقيب:-**

رد الشركة مكرر دون إتخاذ أية إجراءات نحو التصويب والملاحظة وأثرها ما زال قائم على إعداد وسلامة عرض القوائم المالية.

الملاحظة:-

الرأى المتحفظ :-

- وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مصر للألومنيوم في ٢٠٢١/٦/٣٠ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً للنظام المحاسبي الموحد وتعديلاته ومعايير المحاسبة المصرية الصادرة كأطار مكمل له ، وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

فقرات توجيه الأنتباه:-

- مع عدم أعتبار الفقرات التالية تحفظا ، نود أ ن نوجه الانتباه إلى ما يلي:-
- تتضمن الأصول الثابتة نحو ١.٤٢٨ مليار جنيه تكلفة أصول مهلكة بالكامل ولازالت تستخدم بنسبة نحو ١٨% من تكلفة الأصول (طبقا للمدرج بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية).
- نوصي بدراسة مدى حاجة الشركة لتحديث وتدعيم أصولها الثابتة.
- عدم تسجيل الأراضى المملوكة للشركة بمركز البلينا - محافظة سوهاج بالشهر العقارى والبالغ مساحتها نحو ١٤١٩ متر مربع.
- يتعين العمل على تسجيل الأرض المشار إليها بعاليه حفاظاً على حقوق الشركة.

رد الشركة:-

- سيتم العمل على تحديث أصول الشركة في ضوء السيولة المتاحة لتحقيق المنفعة الاقتصادية القصوى من تلك الأصول
- افاد القطاع القانونى ان ملكية الشركة لهذه الارض على الشيوع وتم تقديمها لهيئة الابنية التعليمية كحق انتفاع حتى عام ٢٠٥٨ وسيتم العمل على تسجيل تلك الأراض بالتنسيق مع باقي الشركات المالكة .

- **التعقيب:-**
- رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

- عدم تسجيل الأراضى المملوكة للشركة بمركز البلينا - محافظة سوهاج بالشهر العقارى والبالغ مساحتها نحو ١٤١٩ متر مربع.

يتعين العمل على تسجيل الأرض المشار إليها بعاليه حفاظاً على حقوق الشركة.

رد الشركة:-

افاد القطاع القانونى ان ملكية الشركة لهذه الارض على الشيوع وتم تقديمها لهيئة الابنية التعليمية كحق انتفاع حتى عام ٢٠٥٨ وسيتم العمل على تسجيل تلك الأراض بالتنسيق مع باقي الشركات المالكة .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

- تتضمن الأصول الثابتةأصولا غير مستغلة وطاقات عاطلة بنحو ١٩٠.٣٦٥ مليون جنيه -كما هو موضح أدناه:-
- نحو ٦٢.٠٧٣ مليون جنيه محطة توليد الكهرباء معطلة منذ عام ٢٠١٣.
- نحو ١٠.١٨٣ مليون جنيه قيمة ماكينة تعريج الشريحة بالدرفلةوالمشتراه في ١٩٩٧/١١/١.
- نحو١١٦.٤٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة عدد ٨٧ خلية متوقفة لعدم عمل العمرات اللازمة لها.
- نحو١.٦١٤ مليون جنيه الأصول الموجودة داخل مخزن السيارات والمعدات والأثاث رقم (٥،٤) .
- يتعين حصر كافة الأصول غير المستغلة والعمل على الإستغلال الأمثل لهذه الأصولوالإستفادة من تلك الأصول.

رد الشركة:-

- محطة توليد الكهرباء : جارى عمل إجراءات التكهين بعد اعتماد قرار التكهين من السيد المهندس / العضو المنتدب التنفيذي
- ماكينة تعريج الشريحة بالدرفلة : جارى حالياً عمل دراسة لإستخدام منتج الماكينة في تصنيع أبواب خلايا إستخلاص الألومنيوم بعنابر الإنتاج ، كما تم أخذ موافقـــة شركة بيكتـــــل (استشارى مشروع الخط السابع) نحو الإستفادة من منتج الماكينة في أعمال التغطية لأسقف وحوائط العنابر والورش والمخازن الجديدة بدلاً من ألواح الصاج لمشروع الخط السابع علما بأنة تم اهلاكها دفتريا فى ٢٠١٨/٦
- ـ تم عمل عمرة لعدد ١٣ خلية خلال شهرى يوليو واغسطس ٢٠٢١ وجارى استكمال العمرات لباقى الخلايا المتوقفة

- **التعقيب:-**
- رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

- لم نوافٍ بنسخة من مضمون الشكوى المقدمة من العامل/ الطيب أحمد عوض وحيثيات الحفظ الإداري في القضية رقم (٣٤٣٥) بشأن استبعاد نظام المعلومات المتكامل البالغ تكلفته نحو ١٨ مليون جنيه دون الإستفادة منه أو تحقيق أية منافع اقتصادية منذ التعاقد عليه عام ٢٠٠٦ بالمخالفة للمادة رقم (٥) بند ثالثا والمادة رقم (١١) فقرة (٤) من قانون الجهازالمركزى للمحاسبات رقم١٤٤لسنه١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة.
- يتعين موافاتنا بنسخة من الشكوى.

رد الشركة:-

- تمت مخاطبة السيد المستشار رئيس نيابة نجع حمادى الكلية للموافقة والتصريح على نسخ الشكوى المقدمة من العامل / الطيب عوض احمد عوض فى القضية رقم ٣٤٣٥ لسنة ٢٠١١ ادارى نجع حمادى وقد رد سيادته انه فى الوقت الراهن لا يمكن الحصول على نسخة من الشكوى المذكورة حيث ان ملف القضية بالكامل بجهة التفتيش القضائى على اعمال النيابة العامة .وجاري المتابعة للحصول علي نسخة منها .

- **التعقيب:-**
- رد الشركة مكرر والملاحظة ما زالت قائمة.

الملاحظة:-

- مازالت الشركة تحتفظ بمجموعة من الإستثمارات طويلة الأجل والمتداولة في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ بنحو ١٧٨,٤٨٣ مليون جنيه تعد بمثابة إستثمارات غير ذي جدوى اقتصادية على النحو التالي:-
- نحو ١٣٧,١٢٥مليون جنيه تكلفة استثمارات بشركة الحديد والصلب لم يتحقق منها أية عوائد مالية للشركة منذ اكثر من عشرة أعوام.
- نحو٣٣,٨٥١ مليون جنيه أستثمارات (تعادل ٥.٨ مليون دولار أمريكي) تكلفة مساهمة الشركة بواقع ٢٠% منرأس مال الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية دون تحقيق أي عوائد منذ تاريخ الاستثمار عام ٢٠١٠.
- نحو ٧,٥٠٧ مليون جنيه قرض مساندة للشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية بعائد سنوي ١٣% لم تستطيع الشركة تحصيله على مدار اكثر من ٦ سنوات.
- يتعين موافاتنا باسباب احتفاظ الشركة بهذه النوعية من الاستثمارات ودون تحقيق أية عوائد.

رد الشركة:-

- ملف الاستثمار المتعلق بالشركة المصرية لبلوكات الانود الكربونية جارى بحثه من خلال الشركة القابضة للصناعات المعدنية وفى انتظار ما ستسفر عنه اجراءات التخارج .

علما بأنه سيتم نقل الكفالة التضامنية بمجرد تسجيل الارض الخاصة بشركة البلوكات الكربونية.

- **التعقيب:-**
- الملاحظة أثرها ما زال قائم وعليه يتعين ضرورة إعادة النظر فى جدوى الإحتفاظ بهذه الإستثمارات فى ضوء عدم تحقيق أية عوائد منها.

الملاحظة:-

- بلغ المخزون الراكد وبطئ الحركة نحو ٣٢٦ مليون جنيه (نحو ٢٦٣ مليون جنيه بطئ الحركة ، نحو ٦٣ مليون جنيه راكد) طبقاً لقرار اللجنة المشكلة لهذا الأمرولم تتمكن الشركة من بيع الأصناف الراكدة لتقدير قيمتها طبقا للقيمة الدفترية التي لا تتناسب مع أسعار السوق الحالية.
- يتعين إعادة تصنيف المخزون وفقا لما انتهت إليه اللجنة ،وتكوين مخصص الإضمحلال اللازم في ضوء ذلك مع العمل علي سرعة التصرف الإقتصادي فيه.

رد الشركة:-

- صدر القرا الادارى رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ وسيتم التصنيف والتصرف فى ضوء ما ستنتهى اليه اللجنة المشكلة

التعقيب:-

- رد الشركة يؤكد الملاحظة وما زال أثرها قائم..

الملاحظة:-

- ظهرت أرصدة العملاء في ٢٠٢١/٠٦/٣٠نحو ٨٨٩.٠٣٠ مليون جنيه (بعد استبعاد المخصص) مقابل نحو ٧٧٨.٨٥٠ مليونجنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، تعبر عن وجهة نظر الشركة وقد لوحظ ما يلي:-
- بلغت مديونية العميل شركة النحاس المصرية (شركة شقيقة تابعة لشركة الصناعات المعدنية) في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ نحو ٢٤٨.٣٨٩ مليون جنيه لوحظ بشأنها ما يلى:-
- نتج عن المطابقة فروق في الرصيد بمبلغ نحو ١٩٣.١٦٤ مليون جنيه، لم يتم التوصل إلى اسباب هذه الفروق، الأمر الذي لم نتمكن معه من الحكم على صحة ذلك الرصيد.
- نحو ٩٥ مليون جنيه مديونية متوقفة منذ سنوات قدمت عنها الشركة القابضة خطابات ضمان ولم تتخذ الشركة أى إجراءات لتحصيل تلك المديونية فى ضوء عدم إبرام عقد مع العميل يضمن حقوق الشركة مالياً وقانونياً.
- يتعين بحث أسباب تلك الفروق ومطالبة الشركة القابضة للصناعات المعدنية بسداد المديونية المستحقة.

رد الشركة:-

- تم مخاطبة الشركة القابضة لسداد قيمتى الضمان بقيمة ٩٥ مليون جنيه وقامت الشركة القابضة بتجديد هذين الخطابين حتى ٢٠٢١/١٢ .
- (مرفق رد الشركة القابضة).

علما بأنه تم التوقيع على محضر اعمال وسيتم عمل مطابقة كاملة مع شركة النحاس

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.٠

الملاحظة:-

تبين عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية على النحو الموضح أدناه:-
إثبات مبيعات عملاء الخارج في نظام المعلومات بالدولار الأمريكي بغض النظر عن عملة التعامل الفعلية. بالمخالفة للفقرة رقم (٨) تعريفات من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية).
ترجمة كافة تعاملات العملاء الشهرية بسعر صرف الدولار بأول أيام الشهر بحسابي/العملاء، المبيعات والذى يختلف غالباً عن السعر الفعلي خلال الشهر ودون النظر إلى التغير فى أسعار الصرف خلال الشهر، هذا فضلاً عن قيام الشركة بإثبات المتحصلات من عملاء الخارج بسعر الصرف الذى تم تسجيل الفاتورة به دون الأخذ فى الإعتبار التغيير فى أسعار صرف العملات الأجنبية بين تاريخ إثبات الفواتير وتاريخ التحصيل بالمخالفة للفقرة رقم (٢١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣).
عدم إلتزام الشركة بالفقرة رقم (٣٧) من معيار المحاسبة المصري رقم((٤٠)- بشأن الأدوات المالية – الإفصاحات) من ضرورة الأفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن تحليل لأعمار الأصول المالية التى حل تاريخ إستحقاقها فى تاريخ نهاية الفترة المالية ولكن لم تضمحل قيمتها.
تم إجراء مقاصة بين الأرصدة المدينة والبالغة ٢٦٩٦٥١.٢٦ جنيه والأرصدة الدائنة البالغة ١٧٥٨.٠٦ جنيه لبنك كريدى أجريكول بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية بالفقرات (٣٢،٣٣).
تضمنت قائمة الدخل نحو ٢٨.٩٨٠ مليون جنيه ، ١٨٦ألفجنيه ايرادات ومصروفات سنوات سابقة علي الترتيب بما لا يتفق ومعيار المحاسبة المصري رقم (٥) بشأن السياسات المحاسبيه والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء.
عدم الإلتزام بما يقضى به معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة خلال فترة القوائم المالية وفقاً للفقرات من (١٧: ٢١).
عدم الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة بالمخالفة للفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠- الأصول الثابتة وإهلاكاتها).
يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصريةالمشار إليها عاليه.

- **رد الشركة:-**

تصدر البيانات المعبرة عن المبيعات بالعملة المصرية والمقابل بالدولار وهذا ما يتماشى مع النظام البرمجي الحالى للشركة وسيراعى ذلك مستقبلا فى ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام E R B
سيتم تشكيل لجنة لدراسة وتحديد القيمة العادلة للأصول الشركة والافصاح عنها طبقا لمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

- **الملاحظة:-**

تضمنت الأرصدة المدينة نحو ١٥.٢٥٦ مليون جنيه تمثل عجوزات ومرفوضات موردى الخارج بعضها منذ عام ٢٠١٤ مكون عنها مخصص بمبلغ ٦.٠٧٢ مليون جنيه،نحو ٣.٣٢٤ مليون جنيه تمثل غراماتومصروفات تخزين عن المشتريات الخارجية منها نحو ١.٠٥٠ مليون جنيه من أعوام سابقة.
يتعين العمل على مخاطبة الموردين لتحصيل وتسوية تلك المديونيات وعدم الإكتفاء بتكوين المخصص مع ضرورة محاسبة المتسبب فيما يخص ما تحملته الشركة من غرامات، ومصروفات تخزين نتيجة التأخر من جانبها في التخليص الجمركى ، وبحث وتسوية تلك المبالغ وخاصة المرحل من أعوام سابقة.

- **رد الشركة:-**

يتم خصم قيمة الغرامات المتسبب فيها الموردين نتيجة التاخر في ارسال المستندات من الدفعات المؤجلة الخاصه بهم تباعا وتم عمل مذكره للسيد المهندس العضو المنتدب التنفيذي بخصوص الغرامات التي تحملتها الشركة نتيجة التاخر في التخليص الجمركي ولاسباب اخري لابداء الرأي.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

- **الملاحظة:-**

ظهر رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها (أموال) في تاريخ القوائم المالية مبلغ ١٤ مليون جنيه مقابل ٧٢ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، حيث تم تكوين المخصص للسنوات ٢٠١٣/٢٠١٤ ، ٢٠١٤/٢٠١٥ خلال السنوات السابقة في ضوء مطالبة مصلحة الضرائب المقدرة بنموذج (١٩) ضريبة عن تلك السنوات ولم نوافق بدراسة للمخصص المكون عن تلك السنوات في ضوء البنود التي حصلت الشركة على أحقية فيها في اللجان الداخلية عن السنوات السابقة لتلك السنوات هذا فضلاً عن عدم فحص السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتى تاريخه.
يتعين موافاتنا بدراسة للمخصص المكون عن تلك السنوات في ضوء ما أسفرت عنه نتائج اللجان الداخلية عن السنوات السابقة لتلك السنوات لإمكان إبداء الرأى بشأن مدى كفايتها.

- **رد الشركة:-**

جارى اجراء دراسة لمخصص الضرائب متنازع عليها اموال طبقا لقانون التجاوزر رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ وسيتم موافاتكم بالدراسة فور الانتهاء منها .

التعقيب:-
الملاحظة ما زالت قائمة لما لها من آثار علي القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

- **الملاحظة:-**
تبين عدم ورود موافقة من الشركة المصرية لنقل الكهرباء علي مقترح الجدولة المقدم من الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٧ ، ولم تلتزم الشركة بإتفاقية الجدولة المبرمة في نوفمبر ٢٠١٩ حيث بلغت مستحقاتها في تاريخ المركز المالي نحو ٣.٠١٤مليار جنيه.
يتعين تحقيق أسباب ذلك وموافاتنا بكيفية السداد وتاثير ذلك علي السيولة النقدية للشركة وما قد تتعرض له الشركة من المطالبة بالفوائد المحتسبة علي تلك الجدولة وفقا للبند ثالثاً من اتفاقية الجدولة.

- **رد الشركة:-**
جارى مخاطبة الشركة المصرية لنقل الكهرباء للحصول على الموافقة على اقتراح الجدولة .

- **الملاحظة:-**
حققت الشركة خسائر صناعية وإجمالية من المبيعات المحلية لمنتج الخام بنحو ٤.٠٦٦ مليون جنيه ، ٨.٧٢٥ مليون جنيه على الترتيب ، بينما حققت خسائر متغيرة وصناعية وإجمالية لمعظم مبيعاتها الخارجية خلال العام حيث بلغت نحو ٢٨٩.٣٨٤ مليون جنيه ، نحو ٨٤٩.٠٥٥ مليون جنيه ، نحو ٩٥٢.٠١١ مليون جنيه علي الترتيب .
يتعين العمل على عدم بيع منتجات الشركةباقل من تكلفتها المتغيرة والصناعية والإجمالية.
رد الشركة:-
تقوم الشركة ببيع اصناف باقل من تكلفتها وذلك طبقا لاسعار البورصة العالمية للوفاء بالتزاماتها قبل العملاء (من خلال العقود الموقعة) ولتوفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية

التعقيب:-
رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

- **الملاحظة:-**
ضعف في نظم الضبط والرقابة الداخلية ومن مظاهر ذلك :- نحو ٣٠ مليون جنيه عبارة عن شيكات تحت التحصيل غير مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة رغم إستلام الشركة لهذه الشيكات من العملاء بعضها لم يدرج بجرد الخزائن فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

- **رد الشركة:-**
سيراعى ادراج تلك الشيكات بجرد خزينة الشركة

التعقيب:-
رد الشركة يؤكد الملاحظة ويتعين ضرورة تسجيل تلك الشيكات بدفاتر الشركة وتضمينها لجرد الخزائن إحكاماً للرقابة الداخلية.

- **الملاحظة:-**
وجود فروق في أرصدة بعض العملاء المحليين في ٢٠٢١/٦/٣٠ بين القطاع التجاري والقطاع المالي.

- **رد الشركة:-**
الفروق هي عبارة عن شيكات تم ادراجها بالتسويق بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ وتم تحصيلها في يوليو ٢٠٢١

التعقيب:-
رد الشركة يؤكد الملاحظة وعليه ما زلنا عند رأينا من ضرورة تسوية تلك الفروق بين القطاع المالى والقطاع التجارى لإظهار المركز المالى على حقيقته فى ٢٠٢١/٦/٣٠.

- **الملاحظة:-**

وجود حسابات بنكية فرعية للشركة غير مدرجة بسجلاتها باسم لجان وصناديق داخلية (غير مشهرة) توجد لها حركة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ غير مثبتة بدفاتر وسجلات الشركة وبالتالي غير ظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.
عدم الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية على نظم الحاسبات الآلية بشان الرقابة على المبيعات فيما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية حيث يتم إصدار فواتير المبيعات بصورة إجمالية دون تفصيل وخارج نظام المعلومات المستخدم بالشركة وعدم تسلسل الفواتير آلياً.
جميع المصروفات البنكية يتم إثباتها من واقع كشوف حساب البنوك ودون وقوف الإدارة المالية على طبيعة تلك المصروفات واتفاقها مع النسب المحددة لما لذلك من آثار الامر الذي يشير لضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية في هذا الشأن .

- **رد الشركة:-**

سيتم عمل مذكرة للعرض على مجلس ادارة الشركة لادراج تلك الحسابات في دفاتر وسجلات الشركة وسيراعى ذلك مستقبلا فى ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام E R B .
- نظرا لتداعيات جائحة كورونا تعذر الحصول على الاشعارات البنكية وسيتم تلافى ذلك مستقبلا

التعقيب:-

رد الشركة مكرر والملاحظة ما زالت قائمة.

-

الملاحظة:-

- عدم الالتزام بمعايير الرقابة الداخلية على نظم الحاسبات الآلية بشان الرقابة على المبيعات فيما يحقق المتطلبات الضريبية لمصلحة الضرائب المصرية حيث يتم إصدار فواتير المبيعات بصورة إجمالية دون تفصيل وخارج نظام المعلومات المستخدم بالشركة وعدم تسلسل الفواتير آلياً.

رد الشركة:-

وسيراعى ذلك مستقبلا فى ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام E R B.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة والملاحظة ما زالت قائمة.

الملاحظة:-

- جميع المصروفات البنكية يتم إثباتها من واقع كشوف حساب البنوك ودون وقوف الإدارة المالية على طبيعة تلك المصروفات واتفاقها مع النسب المحددة لما لذلك من آثار الامر الذي يشير لضعف نظم الضبط والرقابة الداخلية في هذا الشأن.

رد الشركة:-

نظراً لتداعيات جائحة كورونا تعذر الحصول على الاشعارات البنكية وسيتم تلافى ذلك مستقبلا .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة واثرها ما زال قائم.

- **الملاحظة:-**

عدم توثيق لنظام التكاليف المطبق بالشركة وإعداد قوائم تكاليف المنتجات باستخدام برنامج الجداول الإلكترونية (الإكسيل) ، وحيث لم تستخدم الشركة تطبيق التكاليف المتاح بنظام المعلومات المطبق بها كما لم يتضمن نظام التكاليف المطبق بالشركة معدلات تكلفة معيارية ووضع نسب للفقد الطبيعى وغير الطبيعى وتحديد كميته وقيمته لإمكانية قياس الأداء الفعلى وتحديد الإنحرافات والرقابة على الأداء .

- **رد الشركة:-**

سيراعى ذلك مستقبلا فى ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام E R B .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

عدم كفاية التأمين على أصول وممتلكات الشركة ضد جميع المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها ، بالاضافة لوجود ضعف في نظم الضبط والرقابة الداخلية على التأمين ومن مظاهر ذلك:-

- عدم وجود نظام للتأمين على اصول وممتلكات الشركة.
- عدم وضوح الأسس والمعايير التى تم الاستناد إليها فى تجنيب بعض أصول وممتلكات الشركة من التغطية التامينية.

يتعين تدعيم نظم الضبط والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بحسابات الأصول والالتزامات وكافة الحسابات الشخصية المدينة والدائنة ونظام التكاليف بالشركة لاعتمادها علي استخدام الحاسبات الآلية دون استكمال إعداد إجراءات الرقابة الخاصة بتلك النظم ، كما أن كثير من المعاملات تتم خارج النظام الألي المطبق مثل تسويات حساب الإهلاك .

رد الشركة:-

تم التعاقد مع شركة استشارات تأمينية وسيتم التأمين على اصول الشركة في ضوء تقرير شركة الاستشارات ، سيراعي ذلك مستقبلاً في ضوء معايير المحاسبة المصرية وتطبيق نظام E R B.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

- تضمنت تكاليف الورش نحو ٢٩.٧ مليون جنيه بنسبة ٢١% من إجمالي تكاليف الورش تحت مسمي إصلاح وصيانة بدون أوامر شغل مما يعني إنعدام الرقابة عليها.

رد الشركة:-

سيتم مراعاة وضع الضوابط والإجراءات للرقابة على مثل تلك الحالات.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

ملاحظات تتعلق بمخالفة اللوائح والقوانين:-

ما زالت الشركة مستمرة في مخالفة اللائحة المالية والتجارية الصادرة بالقرار الإداري رقم (٣٩٦) بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٢ ، وكذا بعض القوانين المتعلقة بمزاولة الشركة لنشاطها ومن ذلك ما يلي:-

عدم الالتزام بما انطوى به بعض مواد اللائحه المالية بالشركة المواد (٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦، ٢٧، ٣٧ ، ٤٣).

عدم وجود دفتري اليومية العامة و الجرد بالمخالفة للمادة رقم ٢١ ، ٢٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ " قانون التجارة " والمواد أرقام ١٠٣ من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شان " الدفاتر التجارية".

عدم قيام الشركة باعداد دراسة قانونية لتوفيق أوضاعها وفقا للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والإفادة بنتائجها.

رد الشركة:-

سيتم تدعيم نظم الضبط والرقابة الداخلية مع تطبيق نظام ERP الذى يتم تطبيقه بجميع شركات وزارة قطاع الأعمال .

و جارى إعادة دراسة المخصصات وسيتم تدعيمها في ضوء تلك الدراسة .

صدر القرار الإدارى رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ وسيتم التصرف فى ضوء ما ستنتهى اليه اللجنة المشكلة .

جميع ملاحظات سيادتكم الموقر محل تقدير واهتمام من جانبنا ولكن لم يتم الرد لضيق الوقت .

التعقيب:-

رد الشركة فى مجمله بعيد عن مضمون الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة :-

لم تلتزم الشركة بتنفيذ بعض توصيات الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٢٠٢٠/١١/١١ وفقاً لما يلى:-

يتعين على الشركة إثبات كافة المعاملات البنكية المتأخر إثباتها بحساباتها المختصة مما لذلك من أثر على القوائم المالية.

يتعين على الشركة إعادة دراسة وتدعيم المخصصات وبما يتناسب والإلتزامات المحتملة على الشركة طبقاً لما هو وارد بتقرير السيد / مراقب الحسابات.

يتعين على الشركة إعادة تصنيف المخزون الراكد وبطئ الحركة وفقاً لما إنتهت إليه اللجنة المشكلة لهذا الغرض مع العمل على سرعة التصرف الإقتصادى فيه.
يتعين على الشركة الإلتزام بنصوص اللائحة المالية للشركة ومراعاة تطبيق القوانين ذات الصلة وإحكام نظم الضبط والرقابة الداخلية على أنشطة الشركة.

رد الشركة:-

- جارى اعادة دراسة المخصصات وسيتم تدعيمها في ضوء تلك الدراسة .

صدر القرار الادارى رقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٨ وسيتم التصرف فى ضوء ما ستنتهى اليه اللجنة المشكلة.

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة :-

لم يتم الرد على تقرير مراجعة المراكز المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ ، ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ٢٠٢١/٣/٣١ وكذا التقرير الدورى وتقرير الإشراف على بعض لجان الجرد السنوى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والمبلغين للشركة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠٢ بالمخالفة للمادتين ١٢ ، ١٧ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨، لذا ما زالت الإدارة عند رأيها بشأن ما ورد بالتقارير المشار إليها حتى يتم مراعاة ما ورد بالملاحظات وما يترتب على ذلك من آثار.
يتعين الإلتزام بتطبيق اللوائح والقوانين المتعلقة بمزاولة الشركة لنشاطها.
في ضوء ما ورد برد الشركة على الملاحظات أعلاه بتقريرنا التفصيلي فإن الإدارة مازالت عند رأيها بشأن ما ورد بالملاحظات لحين مراعاة ما ورد بها.

رد الشركة:-

جميع ملاحظات جهازكم الموقر محل تقدير واهتمام من جانبنا ولكن لم يتم الرد لضيق الوقت .

التعقيب:-

رد الشركة يؤكد الملاحظة وأثرها ما زال قائم.

الملاحظة:-

الموقف البيئي:- تولى الشركة اهتماما كبيراً ببيئة العمل والبيئة المحيطة وترصد سنويا مبالغ كبيرة لتنفيذ مشروعات لها طابع بيئى بالاضافة إلى إنفاق مبالغ كبيرة كمصروفات جارية لمراكز الحفاظ على البيئة حيث بلغت خلال العام الحالى نحو ٥٩.٤٩٠ مليون جنيه ويتم تطبيق المواصفات الدولية للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل وحصلت الشركة فى يونيو ٢٠٠٩ على شهادة (OHSAS) -١٨٠٠١-٢٠٠٧.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:-

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، كما تُطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه بصورة اجمالية في تقييم المنتجات ويحتاج إلي التطوير حتي يمكن الإعتماد عليه في رقابة عناصر التكاليف وإتخاذ القرارات الإدارية ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

السيد المهندس/محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية

بالنسبة للنحاس احنا محفظة واحدة وبندالب م / محمود سالم يساعدهم لكن فى النهاية احنا محفظة واحدة .

السيد المحاسب/ عصام الدين رجب الطحاوى . مدير عام – نائب مدير الإدارة

ليه نزود المشكلة بفوائد واحنا مش عارفين نحصل اصل المبلغ .

السيد المهندس/محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية

معاك حق يا استاذ عصام

بالنسبة للانود ما زلنا بنتفاوض مع قدامى المساهمين وانشاء الله هانى بيه يسمح لنا بعمل جمعية عامة لسنة ٢٠٢٠

السيد المحاسب/ عصام الدين رجب الطحاوى . مدير عام – نائب مدير الإدارة

نراعى عمل مخصصات لعدم مواجهة مشاكل مستقبلية ..

السيد المهندس / محمود على أحمد سالم – العضو المنتدب التنفيذي

- بالنسبة للغاز والبلوكات والنحاس هنعمل مخصصات فى اقرب مركز مالى
- وبالنسبة للمخزون الراكد تم تصنيفه وعملناله مكان مخصص وهنعرض على الشركات والشركات الشقيقة .
- - بالنسبة للحديد والصلب المصرية ما زالت تحت التصفية وفى انتظار انتهاء تلك الاجراءات .
- **السيد المحاسب/ عصام الدين رجب الطحاوى . مدير عام – نائب مدير الإدارة**

▪ لازم يكون فيه دراسة لتحديد ايهم افضل البيع الحالي أم الإنتظار لحين التصفية .

▪ **السيد المهندس/محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية**

▪ تمام علي الشركة القيام بتلك الدراسة

▪ **السيد المهندس/محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية**

السادة أعضاء جهاز تقويم الأداء .

▪ **السيد المحاسب/ السيد حسن على سالم– وكيل الوزارة – رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية – الجهاز المركزى للمحاسبات**

السادة ، رئيس الشركة القابضة ، السادة الحضور ، معروض أمام حضراتكم تقرير إدارة تقويم الأداء وأود ذكر بعض النقاط به .

▪ **الملاحظة :**

تم إعداد هذا التقرير فى ضوء البيانات المتاحة التى وردت بنماذج المتابعة وتقويم الأداء المستوفاة بمعرفة الشركة بعد مطابقتها على القوائم المالية والحسابات التحليلية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وتقرير مجلس الإدارة والموازنة التقديرية المعتمدة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

وفيما يلى أهم ما أسفرت عنه المتابعة وتقويم الأداء :

▪ **رد الشركة :**

تسجيلية

▪ **الملاحظة :**

أولا : مدى تحقيق الأهداف :

- لم تحقق الشركة القيمة المستهدفة للانتاج عام ٢٠٢١/٢٠٢٠حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلي مقوماً بالأسعار التقديرية نحو ٨٩١٥.٨٧٦ مليون جنيه بإنخفاض بنحو ١٦١٧.٣٨٤ مليون جنيه و نسبته ١٥.٤% عن القيمة المستهدفة البالغة ١٠٥٣٣.٢٦٠ مليون جنيه . ويرجع ذلك لإنخفاض كمية الإنتاج التام الفعلية عن المستهدفة بنحو ٤٦٣٠١ طن بنسبة ١٥.٥ % .

▪ **رد الشركة :**

- يرجع ذلك لإنخفاض كمية الإنتاج التام الفعلية عن المستهدفة بنحو ٤٦٣٠١ طن بنسبة ١٥.٥ % . وذلك بسبب إتجاه الشركة لتخفيض الإنتاج للحد من زيادة الخسارة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

▪ **الملاحظة :**

- حققت الشركة القيمة المستهدفة للإيرادات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، حيث بلغت القيمة الفعلية ١١٣٦٨.٤٢١ مليون جنيه بإرتفاع بنحو ٨٣٥.١٦١ مليون جنيه وبنسبة ٧.٩% عن القيمة المستهدفة البالغة ١٠٥٣٣.٢٦٠ مليون جنيه ، ويرجع ذلك لعوامل سعرية فضلاً عن ارتفاع كمية المبيعات بنحو ٢٠.٣٠٧ ألف طن بنسبة ٦.٨ % عن المستهدف .

▪ **رد الشركة :**

- يرجع ذلك إلى إرتفاع متوسط أسعار المعدن ببورصة المعادن العالمية والتي وصلت إلى ٢٠٢٣ $ / طن فعلى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ مقابل ١٨٥٠ $ / طن مستهدف الموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ . وإرتفاع كمية المبيعات الفعلية عن المستهدفة .

- **الملاحظة :**

- حققت الشركة القيمة المستهدفة للصادرات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ، حيث بلغت القيمة الفعلية ٧١٣٠.٤٧٠ مليون جنيه بإرتفاع نحو ٨٣٧.٨٢٤ مليون جنيه بنسبة ١٣.٣ % عن القيمة المستهدفة البالغة ٦٢٩٢.٦٤٦ مليون جنيه .

- **رد الشركة :**

- يرجع ذلك إلى إرتفاع متوسط أسعار المعدن وإرتفاع كمية المبيعات الفعلية عن المستهدفة .

- **الملاحظة :**

- أسفر نشاط الشركة عن مجمل خسارة إنخفض إلى ٨٤.٩٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٩٧٠.٦٢٠ مليون جنيه بنسبة ٩٢% عن القيمة المقدرة البالغة ١٠٥٥.٥٥٨ مليون جنيه ، ويرجع ذلك أساساً إلى إرتفاع إيرادات النشاط الفعلية عن المستهدف .

- **رد الشركة :**

- يرجع ذلك إلى إرتفاع إيرادات النشاط الفعلية عن المستهدف . نتيجة ارتفاع سعر المعدن وزيادة كمية المبيعات الفعلية عن المستهدفة

- **الملاحظة :**

- حققت الشركة ربح سنة بنحو ٢٨.٢٧٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بينما كان مقدراً خسارة سنة بنحو ١٠٣٧.٨٦٩ مليون جنيه.

- **رد الشركة :**

- يرجع ذلك لإرتفاع أسعار المعدن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث وصلت إلى ٢٠٢٣ $ / الطن معدن مقابل المقارن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ حيث وصلت ١٦٧٦ $ / الطن وزيادة كمية المبيعات

- **الملاحظة :**

- حققت الشركة قيمة مضافة صافية بنحو ٥٠٧.٦٤٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بينما كان مقدراً تحقيق قيمة مضافة صافية سالبة بنحو ٣٩١.٩٦١ مليون جنيه .

- **رد الشركة :**

- يرجع ذلك إلى إرتفاع إيرادات النشاط الفعلية عن المستهدف ، و إرتفاع أرباح فروق العملة .

- **الملاحظة :**

- **ثانيا : تطور أوجه النشاط التشغيلى ونتائج الأعمال :**

- **الإنتاج :**

- إنخفضت قيمة إنتاج عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقوماً بأسعار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٩٧٧٨.٥٠٩ مليون جنيه مقابل ١٠٢٣٥.٤٨٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٥٦.٩٧١ مليون جنيه بنسبة ٤.٥ % .

- علماً بأنه إرتفعت قيمة الإنتاج بسعر البيع إلى ٩٣٥٠.٨٨٢ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٨٣٣٦.٦٨١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٠١٤.٢٠١ مليون جنيه بنسبة ١٢.٢ % .

- **رد الشركة :**

- ويرجع ذلك لإنخفاض كمية الإنتاج التام الفعلية عن المستهدفة بنحو ٤٦٣٠١ طن . وإرتفاع سعر بيع المعدن الذى وصل إلى ٢٠٢٣ $ / طن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦ $ / طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

- **الملاحظة :**

من واقع بيانات الطاقة الإنتاجية الكمية تبين ما يلى :-

- قامت الشركة بتخفيض الطاقة الإنتاجية المتاحة (الكمية) لمرحلة خلايا الإنتاج إلى ٢٤٨٧٠٠ طن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٢٧٦٦١٤ طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢٧٩١٤ طن بنسبة ١٠.١ % ، وقد بلغت نسبة الإنتفاع بالطاقة المتاحة لهذه المرحلة ١٠٠.٩ % مقابل ١٠١.٢ % .إنخفضت نسبة الإنتفاع بالطاقة الإنتاجية الكمية للمسابك إلى ٨٣.٣ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٩٤.٤ % عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

- إنخفضت نسبة الإنتفاع بالطاقة الإنتاجية الكمية للمسابك إلى ٧٦.٧ % عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٨٣.٣ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

.رد الشركة :

يرجع ذلك إلى محاولة الشركة تقليل التكلفة في مرحلة خلايا الإنتاج والمسابك للحد من زيادة الخسارة خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

- **الملاحظة :**

إرتفع نصيب الطن من المعدن المصهور من الطاقة الكهربائية إلى ١٤٧٣٩ ك . و. س / طن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٤٥٠٤ ك .و .س / طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **رد الشركة :**

يرجع ذلك لظروف التشغيل بخلايا الإنتاج وزيادة عدد العمرات للخلايا خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

الملاحظة :

إرتفعت تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة إلى ١١٣٠٨.٣٨٧مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٩١٧٠.١٩٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢١٣٨.١٩٢ مليون جنيه بنسبة ٢٣.٣ % ، وإقترن ذلك بإرتفاع كمية المبيعات من الإنتاج التام بنحو ٩٨.٣٩٢ ألف طن بنسبة ٤٤.٧ % وذلك عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- وعلى مستوى المنتجات تبين إنخفاض متوسط تكلفة إنتاج الطن لجميع المنتجات المباعة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إنخفاض تراوحت بين ١٦٥٢ جنيه بنسبة ٤.٥ % لمنتج معدن خام ، ٦٩٩٢ جنيه بنسبة ١٣.٤ % لمنتج معدن مدرفلات بارد .

- **رد الشركة :**

يرجع ذلك لإرتفاع كمية المبيعات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل المقارن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- وإنخفاض متوسط تكلفة الخامات والمواد المباشرة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **الملاحظة :**

٢- الاجور والانتاجيات :-

إرتفع إجمالى الاجور إلى ٧١٤.٥٨٢ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٦٨٠.٠٠٢ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٤.٥٨٠ مليون جنيه بنسبة ٥.١ % .

وقد إرتفع متوسط الأجر السنوى للعامل نحو ١٣٢.٣٣٠ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٢١.٢٣٤ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١١.٠٩٦ ألف جنيه ونسبته ٩.٢% .

- **رد الشركة :**

يرجع ذلك إلى الزيادات الحتمية من علاوات وترقيات

- **الملاحظة :**

- بلغت إنتاجية الجنية / اجر باستخدام الانتاج الاجمالى بسعر السوق نحو ١٥.٤٢٦ جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٥.١٤٩ جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بإرتفاع نحو ٠.٢٧٧ جنيه بنسبة ١.٨% ، وبلغت إنتاجية العامل بإستخدام القيمة المضافة الإجمالية عام

٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ١٤٦.٧٣٠ ألف جنيه في حين إستنفدت تكلفة السلع والخدمات الوسيطة (بدون ضرائب ورسوم الشراء) الإنتاج الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- إرتفع نصيب طن الإنتاج من المنتجات النهائية من أجور النشاط إلى ٢٢٨٣ جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٢٠٢٥ جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٦٩ بنحو ٢٥٨ جنيه بنسبة ١٢.٧ % .

- **رد الشركة :**

يرجع إلى إرتفاع متوسط أسعار البيع إلى ٢٠٢٣ $ / طن ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦ $ / طن فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **الملاحظة :**

٣ - التسويق :-

إرتفعت الإيرادات (المبيعات) الى ١١٣٦٨.٤٢١ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٧٢٥٤.٥٤٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤١١٣.٨٨١ مليون جنيه وبنسبة ٥٦.٧% ، و يرجع ذلك لعوامل سعرية بالإضافة لإرتفاع كمية المبيعات بنحو ٩٨٤٠٥ طن بنسبة ٤٤.٨% .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إرتفاع متوسط أسعار المعدن ببورصة المعادن العالمية والتي وصلت إلى ٢٠٢٣ $ / طن فعلى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ مقابل ١٦٧٦ $ / طن ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

و زيادة كمية المبيعات بـ ٩٨ ألف طن معدن خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

إرتفعت قيمة الصادرات الى ٧١٣٠.٤٧٠ مليون جنيه (تمثل ٩٢.٧% من الإيرادات) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٥٦٧٠.١٨٥ مليون جنيه (تمثل ٧٨.٢% من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٤٦٠.٢٨٥ مليون جنيه بنسبة ٢٥.٨% و يرجع ذلك لعوامل سعرية فضلاً عن ارتفاع كمية الصادرات بنحو ٣٣٤٨٥ طن بنسبة ١٩% عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إرتفاع متوسط أسعار المعدن ببورصة المعادن العالمية والتي وصلت إلى ٢٠٢٣ $ / طن فعلى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ مقابل ١٦٧٦ $ / طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

و زيادة كمية المبيعات من الصادرات بـ ٣٣ ألف طن معدن خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بالمقارنة بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

إرتفعت مصروفات البيع والتوزيع إلى ١٤٤.٩٧٢ مليون جنيه (تمثل ١.٣ % من الإيرادات) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٢٥.٨٠٥ مليون جنيه (تمثل ١.٧ % من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٩.١٦٧ مليون جنيه بنسبة ١٥.٢ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إرتفاع كمية وقيمة المبيعات الفعلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل كمية وقيمة مبيعات عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

إرتفعت متوسطات أسعار البيع المحلية للطن المباع لجميع المنتجات (بإستثناء منتج قطاعات الومنيوم بثق) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إرتفاع تراوحت بين ١٥٥ جنيه بنسبة ٠.٣ % لمنتج معدن مدرفلات بارد ، ٤٤٣٠ جنيه بنسبة ١٣.١ % لمنتج معدن مشكل ، بينما إنخفضت لمنتج قطاعات الومنيوم بثق بنحو ٦٨٥٨ جنيه بنسبة ١٣.٣ % .

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إرتفاع كمية وقيمة المبيعات المحلية وإرتفاع متوسطات أسعار المعدن ببورصة المعادن العالمية إلى ٢٠٢٣$/طن فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦$/طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

الملاحظة :

إنخفضت التكلفة الكلية للطن المباع بالسوق المحلى لجميع المنتجات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إنخفاض تراوحت بين ٢٠٩٠ جنيه بنسبة ٥.٥ % لمنتج المعدن الخام ، ٧٤٣٦ جنيه بنسبة ١٣.٨ % لمنتج معدن مدرفلات بارد .

إرتفعت متوسطات أسعار البيع الخارجية للطن المباع لجميع المنتجات المصدرة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إرتفاع تراوحت بين ٥٧ جنيه بنسبة ٠.٢ % لمنتج المعدن الخام ، ٤٨٥٨ جنيه بنسبة ١٣.٥ % لمنتج قطاعات الومنيوم بثق .

إنخفضت التكلفة الكلية للطن المباع بالسوق الخارجي لجميع المنتجات المصدرة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عنها عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بقيم إنخفاض تراوحت بين ٢٠٩٩ جنيه بنسبة ٥.٥ % لمنتج المعدن الخام ، ٧٤٤٤ جنيه بنسبة ١٣.٨% لمنتج معدن مدرفلات بارد.

رد الشركة :

يرجع ذلك إلى إرتفاع كمية وقيمة المبيعات المحلية والخارجية وإرتفاع متوسطات سعر بيع المعدن ببورصة المعادن العالمية من ١٦٧٦ $ / طن إلى ٢٠٢٣ $ / طن .

الملاحظة :

تكفى متوسطات أسعار البيع المحلية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لتغطية التكاليف الكلية لجميع المنتجات المباعة (بإستثناء منتج المعدن الخام الذى يحقق خسارة) .

رد الشركة :

تسجيلية.

الملاحظة :

- لايكفى متوسط سعر البيع الخارجي لتغطية تكلفة الخامات والمواد المباشرة للكمية المصدرة من منتج المعدن الخام سوى بنسبة ٩٢.٥ % ، كما لا يكفى متوسط سعر البيع الخارجي لتغطية تكلفة الإنتاج لباقى المنتجات المصدرة وتراوحت نسب التغطية بين ٩٢.١ % لمنتج معدن مشكل ، ٩٦.٦ % لمنتج معدن مدرفلات بارد وذلك عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

رد الشركة :

تسجيلية.

الملاحظة :

- إنخفض رصيد المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة إلى ١٠١١.٣٢٦ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢٩٩٢.٣٢٥ مليون جنيه (بعد خصم المخصص) فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٩٨٠.٩٩٩ مليون جنيه بنسبة ٦٦.٢% ، كما إنخفض رصيده بسعر البيع إلى ٩٩٥.٦٣٥ مليون جنيه مقابل ٣٠١٣.١٧٥ مليون جنيه بنحو ٢٠١٧.٥٤٠ مليون جنيه بنسبة ٦٧% ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض إجمالى كمية المخزون بنحو ٦٦٥٦٦ طن بنسبة ٧١.٣ % .
- إرتفع معدل دوران المخزون من الأنتاج التام إلى ٥.٧ دورة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٢.٩ دورة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **رد الشركة :**
- ويرجع ذلك إلى إتجاه الشركة لبيع كميات كبيرة من المخزون خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بسبب ارتفاع سعر المعدن مما أدى إلى إنخفاض كمية المخزون عن العام السابق .
- **الملاحظة :**
- بلغ معدل دوران المال العامل نحو ١.٥ دورة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٠.٨ دورة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- بلغ معدل دوران الأصول ١.٢ دورة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٠.٦ دورة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- **رد الشركة :**
- يرجع ذلك لإرتفاع قيمة المبيعات الإجمالية بسبب إرتفاع أسعار المعدن إلى ٢٠٢٣$/طن فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦ $/طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- **الملاحظة :**
- **نتائج الأعمال :**
- أسفر نشاط الشركة عن مجمل خسارة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إنخفض إلى ٨٤.٩٣٨ مليون جنيه مقابل ٢٠٤١.٤٦٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٩٥٦.٥٢٢ مليون جنيه بنسبة ٩٥.٨ % ..
- ويرجع إنخفاض مجمل خسارة إلى إنخفاض متوسط التكلفة الصناعية للطن المباع وإرتفاع متوسطات أسعار البيع المحلية و الخارجية مما أدى إلى تغطية متوسطات أسعار البيع لمتوسطات التكاليف الصناعية لجميع المنتجات المباعة محلياً عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وإنخفاض متوسط الخسارة الصناعية للطن المباع خارجياً عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- **رد الشركة :**
- يرجع ذلك إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج من (الكهرباء و مستلزمات الإنتاج الأخرى) والذى حد منها زيادة قيمة المبيعات الإجمالية بسبب كمية من المخزون و إرتفاع أسعار المعدن إلى ٢٠٢٣$/طن فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦ $/طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- **الملاحظة :**
- إرتفعت تكلفة الحصول على الإيراد إلى ١١٤٥٣.٣٥٩ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٩٢٩٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢١٥٧.٣٥٩ مليون جنيه بنسبة ٢٣.٢ % .
- **رد الشركة :**
- يرجع ذلك إلى إرتفاع كمية وقيمة المبيعات وإرتفاع أسعار المعدن العالمية .
- **الملاحظة :**
- إنخفضت نسبة تكلفة الإيرادات إلى الإيرادات عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١٠٠.٧ % مقابل ١٢٨.١ % عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- **رد الشركة :**
- يرجع ذلك إلى إرتفاع كمية وقيمة المبيعات الإجمالية بسبب إرتفاع أسعار المعدن إلى ٢٠٢٣$/طن فعلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٦٧٦ $/طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- **الملاحظة :**
  - إنخفضت المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية إلى ١٤٨.١٧٩ مليون جنيه (تمثل ١.٣ % من الإيرادات) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٨٠.١٦٤ مليون جنيه (تمثل ٢.٥% من الإيرادات) عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣١.٩٨٥ مليون جنيه بنسبة ١٧.٨ % .
  - هذا وتتضمن المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية مبلغ ٦١.٩٠١ مليون جنيه يمثل فوائد مدينة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ١٠٢.٣٩٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بإنخفاض بنحو ٤٠.٤٩٦ مليون جنيه بنسبة ٣٩.٥ % .
- **رد الشركة :**
  - يرجع ذلك إلى حسن إدارة الأموال و إنخفاض السحب على المكشوف والتسهيلات الإئتمانية مما أدى إلى إنخفاض المصروفات التمويلية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل إرتفاعها خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ نتيجة لإرتفاع الإيرادات .
- **الملاحظة :**
  - حققت الشركة ربح سنة بنحو ٢٨.٢٧٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل خسارة سنة بنحو ١٦٧٠.٨٠١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ . ويرجع تحقيق الشركة لربح سنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ لعوامل غير مرتبطة بالنشاط الصناعى .
- **رد الشركة :**
  - يرجع ذلك إلى ارتفاع أرباح فروق العملة وإيرادات السنوات السابقة و إنخفاض مصروفات السنوات السابقة والخسائر الغير عادية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **الملاحظة :**
  - بلغت نسبة ربح السنة إلى إجمالي الأصول ٠.٣ % ، ونسبته إلى حقوق الملكية ٠.٥ % عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .
- **رد الشركة :**
  - يرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠
- **الملاحظة :**

ثالثا : المركز المالى :

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١.٦٥٠ مليار جنيه في نهاية عامي المقارنة .

رد الشركة :

تسجيلية

الملاحظة :

- إنخفض مجموع حقوق الملكية والإلتزامات (متداولة و غير متداولة) إلى ٩٨١٧.٧٥١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ١١٨٣٣.٨٨١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٠١٦.١٣٠ مليون جنيه بنسبة ١٧ % وقد تبين ما يلى :
- بلغ مجموع حقوق الملكية نحو ٥٢٥٢.٧٦٩ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٥٢٣٩.٦١٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإرتفاع نحو ١٣.١٥٩ مليون جنيه بنسبة ٠.٣ % .
- إنخفض مجموع الإلتزامات غير المتداولة (إلتزامات ضريبية مؤجلة) إلى ٢٧٨.٦٥٧ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢٨٨.٢٧٥ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٩.٦١٨ مليون جنيه بنسبة ٣.٣ % .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى تحقيق صافى ربح ٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

الملاحظة :

- إنخفض مجموع الإلتزامات المتداولة إلى ٤٢٨٦.٣٢٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٦٣٠٥.٩٩٦ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٠١٩.٦٧١ مليون جنيه بنسبة ٣٢ % .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى إنخفاض رصيد الموردين وإنخفاض مديونية البنوك بنحو ١.٤ مليار بسبب إنخفاض السحب على المكشوف وإنخفاض التسهيلات الإئتمانية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمقدار ٦٨٣ مليون جنيه مقابل عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

الملاحظة :

- بلغ مجموع الأصول غير المتداولة ٢٤٣١.٨٥٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢٤٢٩.٥٠١ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإرتفاع نحو ٢.٣٥٤ مليون جنيه بنسبة ٠.١ % .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى زيادة رصيد مشروعات تحت التنفيذ إلى ١٤٩ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

الملاحظة :

- بلغت نسبة تغطية مجموع حقوق الملكية والإلتزامات غير المتداولة إلى مجموع الأصول غير المتداولة إلى ٢٢٧.٥ % في نهاية كل من عامي المقارنة .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى تحقيق صافى ربح عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل صافى خسارة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **الملاحظة :**
  - بلغ رأس المال العامل الى ٣٠٩٩.٥٧١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٣٠٩٨.٣٨٤ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإرتفاع نحو ١.١٨٧ مليون جنيه .

- **رد الشركة :**
  - يرجع ذلك إلى إنخفاض مجموع الإلتزامات المتداولة في ٢٠٢١/٦/٣٠
- **الملاحظة :**
  - إنخفض رصيد البنوك الدائنة (سحب على المكشوف وتمويل إعتمادات مستندية و تسهيلات إئتمانية لدى البنوك) إلى ٧٦٣.٥٧٧ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٢١٧٩.٣٩٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١٤١٥.٨١٣ مليون جنيه بنسبة ٦٥ %.
- **رد الشركة :**
  - يرجع ذلك الي تخفيض السحب على المكشوف والتسهيلات إئتمانية لدى البنوك . بسبب إرتفاع الإيرادات للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠
- **الملاحظة :**
  - إرتفع الرصيد المدين للعملاء إلى ٨٨٩.٠٣٠ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ ٢٢٨ ألف جنيه) في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٧٧٨.٨٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١١٠.١٨٠ مليون جنيه بنسبة ١٤.١%.
- **رد الشركة :**
  - نتيجة لإرتفاع كمية وقيمة المبيعات خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأدي إلي إرتفاع رصيد العملاء .
- **الملاحظة :**
  - إنخفض متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٢٩ يوما مقابل ٣٩ يوما عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومتوسط فترة السداد للموردين إلى ١١٨ يوما مقابل ١٢٣ يوما.
  - وقد بلغ رصيد الموردين إلى ٣٠٦١.٧٨١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٣٧٤٥.٢٤٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإنخفاض نحو ٦٨٣.٤٦٨ مليون جنيه بنسبة ١٨.٢ % .
- **رد الشركة :**
  - بالنسبة إلى إنخفاض فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء تحرص الشركة على التحصيل السريع من العملاء .
  - أما بالنسبة إلى إنخفاض رصيد الموردين ويرجع ذلك حرص الشركة على سداد إلتزاماتها المالية تجاه الموردين .
- **الملاحظة :**
  - إنخفض رصيد المخزون إلى ٣٦٦٩.٠٨٨ مليون جنيه (يمثل ٤٩.٧% من جملة الأصول المتداولة البالغة ٧٣٨٥.٨٩٦ مليون جنيه) في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٦٤٢٣.٥٢٣ مليون جنيه (يمثل ٦٨.٣% من جملة الأصول المتداولة البالغة ٩٤٠٤.٣٨٠ مليون جنيه) في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٢٧٥٤.٤٣٥ مليون جنيه بنسبة ٤٢.٩ %.
- **رد الشركة :**
  - ويرجع ذلك إلى بيع الشركة كمية كبيرة من المخزون .
- **الملاحظة :**
- بلغت نسبة التداول ١٧٢.٣% فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ١٤٩.١ % في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، و بلغت نسبتي السيولة والنقدية نحو ١٠.٩% مقابل ٧.٢% لكل منهما
- **رد الشركة :**
- حرصت الشركة على الإستفادة من فترة السماح من قبل البنك المركزى في سداد المستحق بالبنوك وقامت الشركة بمراجعة ذلك بعمل أرصدة ودائع دولارية لحين سداد الإستحقاق للبنوك .
- **الملاحظة :**
- إنخفض رصيد الودائع بالبنوك لأجل إلى ١٥ ألف جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ مقابل ٣٠٥.٣٨٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وقد إرتفعت الفوائد الدائنة إلى ٨.٤٨٤ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٤.٤٣٤ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤.٠٥٠ مليون جنيه بنسبة ٩١.٣ % .
- **رد الشركة :**
- يرجع ذلك إلى حسن توظيف السيولة للحصول على أعلى عائد منها
- **الملاحظة :**
- **رابعاً : التدفقات النقدية :**

أظهر التغير فى حركة النقدية خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ فائض نقدى بلغ ١٤٢٦.٤٧٥ مليون جنيه محصلة للقيمة الموجبة للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلى البالغة ٢٠١٠.٥٣٤ مليون جنيه والقيمة السالبة للتدفقات النقدية من النشاط الاستثمارى البالغة ٦٢٨.٦٧٠ مليون جنيه.

- **رد الشركة :**

النتيجة الموجبة للنشاط التشغيلى نتيجة لإرتفاع سعر المعدن وفى النشاط الإستثمارى سالبة نتيجة لشراء الشركة أذون خزانة.

- **الملاحظة :**

خامساً : القيمة المضافة الصافية :

بلغت القيمة المضافة الصافية ٥٠٧.٦٤٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ في حين ظهرت بقيمة سالبة بلغت ١٧٠١.٠٠٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

- **رد الشركة :**

يرجع ذلك إلى تحقيق صافى ربح عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل صافى خسارة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ . وإرتفاع سعر المعدن ببورصة معادن لندن عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

- **الملاحظة :**

سادسا : النشاط الاستثمارى :

تقوم الشركة بتنفيذ عدة مشروعات إستثمارية (جديدة ، إحلال وتجديد) بلغت جملة الأعمال المنفذة بها خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٣١٣.٩٠٣ مليون جنيه تمثل ٦٣.٤% من البرنامج المعتمد للتنفيذ البالغ ٤٩٤.٨٧٣ مليون جنيه ، تم تمويلها ذاتيا ،

وقد تلاحظ ما يلى :

- بلغت قيمة الأعمال المنفذة بمشروع خلايا إنتاج الألومنيوم (عمرات جسيمة) عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٢٠٣.٨١٢ مليون جنيه تمثل ٦٦.٣% من برنامج التنفيذ المعتمد خلال العام والبالغ ٣٠٧.٥٩٥ مليون جنيه .

بلغت قيمة الأعمال المنفذة بمشروع تطوير المسابك عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ١.٣١٧ مليون جنيه في حين بلغ برنامج التنفيذ المعتمد خلال العام ٦٧.٠٥٢ مليون جنيه .

- **رد الشركة :**

وقد تم تنفيذ عدد ٧٥ عمرة جسيمة لخلايا الإنتاج .

حيث تسببت (جائحة كورونا) فى عدم وصول بعض الألات والمعدات والخبراء

مما أدى إلى تأخير بعض المشروعات وعدم إستكمال البعض الأخر من المستهدف تنفيذه

- **الملاحظة :**

تقوم الشركة بتنفيذ مشروع جديد " دراسات DFS المرحلة الأولى الخط السابع " بلغت قيمة ما تم تنفيذه نحو ٢٥.٢١٢ مليون جنيه تمثل ٥٠.٤ % من برنامج التنفيذ خلال العام البالغ ٥٠ مليون جنيه وذلك خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠

- **رد الشركة :**

بالنسبة للمرحلة الأولى من مشروع الخط السابع لا تزال شركة بيكتل الأمريكية تقوم بإعداد الدراسات الفنية والمالية للمشروع ولم تنتهى منها بعد

- **الملاحظة :**

سابعا : مشروعات حماية البيئة :

لا يوجد لدى الشركة أية مشروعات متعلقة بحماية البيئة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- **رد الشركة :**
- تم تنفيذ مشروعات لحماية البيئة خلال السنوات السابقة وهى قائمة وتعمل بحالة جيدة مما يخفض الإنبعاثات الحرارية والغازية والحفاظ على البيئة الداخلية والخارجية للشركة

- **الملاحظة :**

ثامنا : المساهمة في رؤوس أموال شركات أخرى :

- بلغت قيمة المساهمة في رأس مال الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية نحو ٥,٨ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٣٣,٨٥١ مليون جنيه تمثل ٢٠% من رأس المال المدفوع للشركة المشتركة البالغ ٢٩ مليون دولار ، ولم يتحقق عائد من هذه المساهمة خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والأعوام السابقة حيث أنها لم تحقق أرباح .
- وقد وافق مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٨/٥/٣٠ على البدء فى تنفيذ إجراءات التخارج ببيع حصة الشركة فى رأس مال الشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية .

- **رد الشركة :**
- ملف الإستثمار المتعلق بالشركة المصرية لبلوكات الأنود الكربونية جارى بحثه من خلال الشركة القابضة للصناعات المعدنية وفى إنتظار ما تسفر عنه إجراءات التخارج .
- علماً بأنه سيتم نقل الكفالة التضامنية بمجرد تسجيل الأرض الخاصة بشركة البلوكات الكربونية .
- **السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية**
  - موضوع التخارج من البلوكات دا أمر مستعجلين عليه جداً حضرتك وفى خطوات تتم فيه .
  - على الشركة مراعاة كل ما هو مذكور بملاحظات الجهاز ندرسه جيداً إقتصادياً والتصرف السليم فيه .
  - فيه أي تعليق من السادة الحضور.....

شكراً

فيه أي تعليق من السادة الحضور .....

السيد المحاسب / أيمن سعيد مغاورى – وكيل الوزارة نائب أول مدير الادارة

بالنسبة لحساب التوزيع حصة النشاط الرياضي غير موجودة المفروض تكون حتى نصف فى المائة على الاقل .

السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية

نعدل حساب التوزيع مفيش مشكلة .

السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة ، بقدر ما نستطيع تقليل تكلفة المدخلات وتكلفة الإنتاج علشان نقدر نستمر .

السادة الأعضاء . من له أى ملاحظة يتفضل ،،،،،،، لا يوجد ،،،،،، شكراً لحضراتكم ،،،

ثم تلا سيادته :-

قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية لشركة مصر للألومنيوم

المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٩

القـــــرارات :

١ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٢ - إحاطة الجمعية العامة بما ورد بتقرير السيد / مراقب الحسابات وتقرير تقويم الأداء من ملاحظات على قائمة المركز المالى في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ وقائمة الدخل عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ و رد الشركة عليهما .

٣ – الموافقة على ما قامت به الشركة من إستخدام مبلغ نحو ١٥,١ مليون جنيه من إحتياطى أخطار التوقف لتغطية الخسائر الناتجة عن إنقطاع التيار الكهربائى وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة .

٤ – إعتماد القوائم المالية للعام المالى المنتهى في ٢٠٢١/٠٦/٣٠ وقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافى ربح قدره " ٢٨,٢٧٦,٤٠٥ " جنيه .

٥ – إعتماد قائمة توزيع الأرباح (المعدلة) عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٦ – إعتماد ما تم صرفه من التبرعات خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغ قيمتها " ١٨٤٧٦٧" جنيهاً طبقاً للمذكرة المعروضة .

٧ – الموافقة على مساهمة الشركة في صندوق التأمين الخاص للعاملين بالشركة والبالغة " ١٤,٣٣٢,٠٠٠ " جنيه خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وذلك طبقاً للمذكرة المعروضة .

٨ – إعتماد تقرير الحوكمة عن الفترة من ٢٠٢٠/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢١/٠٦/٣٠ .

٩ – إعتماد صرف العلاوة الدورية المقرر صرفها للعاملين في ٢٠٢١/٠٧/٠١ وبنسبة ١٠٠ % .

١٠ – إخلاء مسئولية السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٠٦/٣٠

التوصيات :-

١ – التأكيد على توصيات الجمعية العامة السابقة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١١ بشأن ضرورة دراسة المخصصات وتدعيمها في ضوء الإلتزامات المحتملة على الشركة .

٢ - التأكيد على توصيات الجمعية العامة السابقة بشأن سرعة التصرف الإقتصادى في المخزون الراكد وبطئ الحركة .

٣ - التأكيد على توصيات الجمعية العامة السابقة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٢٨ بشأن العمل على خفض تكاليف الإنتاج وترشيد إستخدام المواد الخام وإستهلاك الطاقة.

٤ - التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن سرعة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقاتها لدى الغير لتوفير السيولة المطلوبة لنشاط الشركة .

٥ - التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن تدعيم نظم الضبط والرقابة الداخلية على كافة أنشطة الشركة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لتلافى أوجه القصور المشار إليها تفصيلاً بتقرير السيد / مراقب الحسابات .

٦ - التأكيد على توصيات الجمعيات العامة السابقة بشأن الإلتزام بأحكام معايير المحاسبة المصرية في كافة أعمالها .

٧- يتعين على الشركة العمل على تسجيل بعض أراضيها وذلك حفاظاً على حقوق الشركة .

٨ - يتعين على الشركة حصر كافة الأصول غير المستغلة والعمل على إستغلالها الإستغلال الأمثل .

تنشر هذه القرارات بالوقائع المصرية .

جامعا الأصوات

محاسب / عبد اللطيف بطية

السيدة المحاسب / نصرة سعد مصطفي

أمين سر الجلسة

محاسب / علاء عبداللطيف أحمد

الجهاز المركزي للمحاسبات

مدير عام

نائب مدير الإدارة

محاسب / عصام الدين رجب الطحاوى

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم (٢٧٨٣)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسب / أيمن سعيد مغاورى

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسب / إيهاب عبدالغفار عبدالغفار

وكيل أول الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

السيد المحاسب / هانى سعد نصيف

يعتمـــد ،،،

رئيس الجمعية العامة

رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية

السيد الدكتور / ٧/٦/٢٠٠٧

شركة مصر للالومنيوم
ش.ت.م.م
احدى شركات شركة
الصناعات المعدنية
إيجيبتالوم

الأستاذة / هبة الله السيرفى

المشرف العام على قطاع الإفصاح

مساعد رئيس البورصة

تحية طيبة وبعد ....

نتشرف بأن نرفق طيه : -

- محضر الجمعية العامة غير العادية لتعديل النظام الأساسى للشركة طبقاً لقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ .

والمنعقدة يوم ٢٠٢١/١٠/١٩ الساعة الثالثة والثالثة والنصف عصراً .

- **المعتمد**

مرسل برجاء التفضل بالعلم والإحاطة .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والإحترام ،،،

مدير عام الموازنات

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / عصمت صفوت محمد أبو دهب

شركة مصر للألومنيوم
القطاعات المالية
شركة الصناعات المعدنية

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب : تليفون ٢٥٧٤٤٢٩٥ (٠٢) – ٢٥٨٨٥٥٧ (٠٩٦) فاكس ٢٥٨٨١٩٥ (٠٩٦)
المقر الرئيسي والمصانع : نجع حمادى : ٢٣٩٦٣١٦١ /٢٣٩٦٣١٦٢/٢٣٩٦٣١٦٤ (٠٢) - ٢٥٩٠٠٠١ - ٢٥٩٠٠٠٩ (٠٩٦) ٢٥٨٨٤٧٨ (٠٩٦)
مكتب القاهرة : ٥٠/٤٨ ش عبد الخالق ثروت : ٢٣٩٢٩٩٥٧/٢٣٩٣٠٧١٨/٢٣٩٣٥٤٥٦ / ٢٣٩٣٥٤٥٧ (٠٢) ٢٣٩١٩٦٢٣ (٠٢)
مكتب الإسكندرية : ٢ طريق الحرية : ٤٤١٢٥٢٦/٤٤١٢٥٢٧/٤٨٠٨٠١٥ (٠٣) ٤٨٧٧٧٤٩ (٠٣)
ميناء سفاجا : سفاجا : ٣٢٥١٦١٢ / ٣٢٥١٤١٣/٣٢٥١٢٤٣ (٠٦٥) ٣٢٥٠٤١٥ (٠٦٥)
E- mail : info@ egyptalum . com.eg - infonag @ egyptalum. com.eg Website : www.egyptalum. com.eg

محضر إجتماع
الجمعية العامة غير العادية
لشركة مصر للألومنيوم جلسة ٢٠٢١/١٠/١٩

إنه فى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/١٠/١٩ وفى تمام الساعة الثالثة والنصف بعد العصر إجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للألومنيوم برئاسة .

السيد الدكتور / سعد مجاهد الراجحى – رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية و رئيس الجمعية العامة للشركة .

وذلك للنظر فى جدول الأعمال التالي :-

تعديل النظام الأساسى للشركة ليتوافق مع التعديلات الواردة بالقانون١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ .

وقد حضر الإجتماع كل من السادة :-

الاســـــم	الوظيفـــــة
١ – رئيس الجمعية :	
السيد الدكتور / سعد مجاهد الراجحى	رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة
٢ – أعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية :	
السيد المهندس / مجد السعداوى مصطفى	العضو المنتدب التنفيذى شركة الصناعات المعدنية
السيد الدكتور / وائل محمود يوسف	عضو منتدب للشئون المالية وعضو الجمعية العامة
السيد الدكتور / جمال مجد مجاهد	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المحاسب / أحمد حسين الصادق	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيدة الأستاذة / نوفين على صبور	عضو مجلس الإدارة وعضو الجمعية العامة
السيد المهندس / خالد منير حسنين الفقى	عضو مجلس الإدارة (ممثل إتحاد عمال مصر)
٣ – مجلس إدارة شركة مصر للألومنيوم	
السيد الدكتور / سيد أحمد كامب	رئيس مجلس الإدارة
- السيد المهندس / محمود على أحمد سالم	العضو المنتدب التنفيذى
السيد الدكتور / خالد قدرى السيد	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
السيد المحاسب / خالد عبدالوهاب حماد	عضو مجلس إدارة الشركة [معين]
السيد المهندس / مؤمن مصطفى ياسين أحمد	عضو مجلس إدارة الشركة [منتخب]
٤ – ممثل اللجنة النقابية بالشركة	
السيد المهندس / ياسر محمود عبداللطيف	رئيس اللجنة النقابية بالشركة

الاســـــم	الوظيفـــة
٥ – ممثلو مراقبو الجهاز المركزي للمحاسبات	
السيد المحاسب / هانى سعد نصيف	وكيل أول الوزارة – مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية
السيد المحاسب / إيهاب عبدالغفار عبدالغفار	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب / أيمن سعيد مغاورى	وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة
السيد المحاسب / عصام الدين رجب الطحاوى	مدير عام - نائب مدير الإدارة
السيد المحاسب / إيهاب حمدى	مراجع الحسابات
٦ – ممثلو الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء	
السيد المحاسب / السيد حسن على سالم	وكيل الوزارة - رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية
السيد المحاسب / شريف محمد	رئيس القطاع
السيد المحاسب / طارق محمود ضيف	رئيس القطاع
السيدة المحاسب / سمر عبدالهادى	مدير عام
٧ – مركز معلومات قطاع الأعمال العام:	
السيد الأستاذ / عبدالرازق محمود عبدالرازق	مدير عام شعبة الصناعات المعدنية
السيدة الأستاذة / مروة محمد حسن	أخصائى أول شعبة الصناعات المعدنية
٨ – عن شركة الصناعات المعدنية	
السيد المستشار / رضا عبدالعال	مستشار قانونى
السيد المحاسب / محمد عبدالرؤوف	رئيس قطاع الإستثمار
السيد المحاسب / مجدى عبدالرحمن	رئيس قطاع الشركات
السيد المحاسب / سعيد سويلم	رئيس القطاع المالى
السيد الاستاذ / محمد أمين محمد	مدير عام العلاقات العامة
٩ – عن شركة مصر للألومنيوم	
السيد المحاسب/ احمد محفوظ بغدادى	رئيس القطاعات المالية
السيد المحاسب / علاء عبداللطيف احمد	مدير عام الحسابات - أمين سرالجلسة
السيد المحاسب / عصمت صفوت محمد أبو دهب	مدير عام الموازنات – مسئول علاقات المستثمرين
السيد المهندس / خالد محمد الجالس	مدير عام شئون مجلس الإدارة

وقد بدأ السيد الاستاذ الدكتور / رئيس الجمعية العامة الإجتماع وطلب سيادته من الجمعية الموافقة على ترشيح كل من السادة :-

أمين سرالجلسة

السيد المحاسب / علاء عبداللطيف احمد

جامعا الأصوات

السيد المحاسب / عبداللطيف بلطية

السيدة المحاسب / نصرة سعد مصطفى

والتأكد من سلامة كافة الإجراءات القانونية والشكلية وتأكد الجهاز المركزى من توافر النصاب القانوني لصحة إنعقاد الجمعية العامة العادية للشركة حيث بلغت نسبة الحضور ٨٤ % .

- أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية بدء أعمال الجمعية العامة غير العادية لشركة مصر للألومنيوم ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة وذلك لإدارة أعمال الجمعية .
- السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي للشركة القابضة بدأ سيادته الكلمة مرحباً بالسادة أعضاء الجمعية العامة والسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات لإدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية وجهاز تقويم الأداء والسادة الحضور .

السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية.
فى اى تعليق من السادة الحضور .

السيد المحاسب/ عصام الدين وهب الطحاوى . مدير عام – نائب مدير الإدارة

" بسم الله الرحمن الرحيم " كان المستشار القانونى لشركة مصر للالومنيوم اوصى بعرض التعديلات على مجلس الدولة (قسم الفتوى والتشريع) قبل عرضها على الشركة القابضة للصناعات المعدنية وارسل خطاب بهذا المعنى للشركة القابضة كنا عايزين نعرف هذا الامر وصل لايه.

- **السيد المهندس / محمد السعداوى – العضو المنتدب التنفيذي – شركة الصناعات المعدنية**

ده قانون معتمد من مجلس النواب ولا يجوز عرضه على مجالس ادارات الشركات التابعة وسلطة الجمعية العامة اعتماده طبقا للقانون .

ثم تلا سيادته :-

قرارات الجمعية العامة غير العادية
لشركة مصر للألومنيوم
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٩

القرارات :

١- الموافقة على تعديل النظام الأساسى للشركة ليتوافق مع التعديلات الواردة بالقانون١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلات اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٨) لسنة ٢٠٢١ وذلك على النحو التالى :-

المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
الباب الأول تأسيس الشركة	الباب الأول تأسيس الشركة
مادة (٣) غرض الشركة هو : ١- إنتاج وتصنيع وتسويق وتوزيع معدن الالومنيوم وخاماته ومستلزماته ومبائكه ومشتقاته ومشغولا ته في الداخل والخارج وما يستتبع ذلك من عمليات أو أنشطة أخرى لازمة لهذا الغرض أو متعلقة به استيرادا وتصديرا . ٢- المشاركه فى تأسيس الشركات أو المساهمة فيها فى المجالات الاستثمارية المختلفة . ٣- القيام بالاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية ولها أن تكون محفظة أوراق مالية من المتاح لديها من الأموال .	مادة (٣) غرض الشركة هو : ١ - إنتاج وتصنيع وتسويق وتوزيع معدن الالومنيوم وخاماته ومستلزماته ومبائكه ومشتقاته ومشغولا ته في الداخل والخارج وما يستتبع ذلك من عمليات أو أنشطة أخرى لازمة لهذا الغرض أو متعلقة به استيرادا وتصديرا . ٢- ولا يجوز للشركة المساهمة فى إنشاء شركات أو المشاركة فيها إلا بموافقة الجمعية العامة للشركة. ٣- القيام بالاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية ولها أن تكون محفظة أوراق مالية من المتاح لديها من الأموال .
مادة (١٠) تنتقل ملكيه الأسهم بإثبات التصرف كتابه في سجل خاص لدى الشركة يطلق علية سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع علية من المتنازل والمتنازل إليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية . ويظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال ينقضي التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل في السجل المشار إليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار إليه وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك. وفى جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه	مادة (١٠) تحفظ أسهم الشركة مركزياً لدى إحدى الشركات المرخص لها قانوناً بمزاولة نشاط الحفظ المركزى وفقا لقانون الإيداع والقيد المركزى للأوراق والأدوات المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية. ومع مراعاة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تنتقل ملكية الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بإتمام قيد تداولها بالبورصة بالوسائل المعدة لذلك، أما ملكية الأسهم الاسمية غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية فيتم نقلها وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة ببورصة الأوراق المالية فى هذا الشأن، على أن تقوم الشركة بإثبات نقل الملكية بسجلاتها خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إخطارها من بورصة الأوراق المالية بما يفيد انتقال ملكية الاوراق المالية. وفى جميع الأحوال وحتى استكمال إجراءات إيداع أسهم الشركة لدى إحدى الشركات المرخص لها مزاولة نشاط الحفظ المركزى يكون نقل ملكية الاسهم بإثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل إليه بمراعاة الأحكام القانونية المقررة لتداول الأوراق المالية و للشركة الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية .

	ويظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ المتبقية من الأسهم المتنازل عنها إلى أن يتم سداد قيمة الأسهم وفى جميع الأحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ إثبات التنازل فى السجل المشار إليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الاسمية فى سجل نقل الملكية وبالنسبة لأيلولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية فى السجل المشار إليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد فى السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك . وفى جميع الأحوال يؤشر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت إليه.
مادة (١٧) مع مراعاة حكم المادة (١٦) من قانون شركات قطاع الأعمال العام والمادة (٣٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الاصليه ، كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية .	مادة (١٧) مع مراعاة حكم المادتين(١٦، ١٨) من قانون شركات قطاع الأعمال العام والمادة (٣٣) من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية ،كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية.
الباب الرابع مجلس إدارة الشركة	الباب الرابع مجلس إدارة الشركة
مادة (٢١) يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية . يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس يتم اختيارهم وتحديد من يتفرغ للإدارة منهم وما يتقاضاه أعضاء المجلس من مكافآت وبدل حضور الجلسات وما يتقاضاه الأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية . ويتم إستخدام إسلوب التصويت التراكمى فى إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبى فى عضوية مجلس الإدارة للأعضاء الممثلين بالبندين (ب،ج) من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحيث يسمح للمساهم بمنح الكتلة التصويتية التى تمثلها الأسهم المملوكة له فى رأس مال الشركة لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح . يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من خمسة أعضاء بمن فيهم رئيس المجلس على النحو الآتى أ- رئيس غير تنفيذى تختاره الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة . ب- ثلاث أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقاً لهيكل ملكية الشركة بمراعاة قواعد التمثيل النسبى ، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الإخلال بحق الشخص الإعتبارى	مادة (٢١) مع مراعاة حكم المادة (٤) من قانون شركات قطاع الأعمال العام ، يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. ويتكون مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على سبعة بمن فيهم رئيس المجلس على النحو الآتى: ١- رئيس غير تنفيذى، تختاره الجمعية العامة للشركة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة. ٢- أعضاء يمثلون المساهمين بالشركة وفقا لهيكل ملكية الشركة بمراعاة قواعد التمثيل النسبى، تعينهم الجمعية العامة مع عدم الإخلال بحق الشخص الإعتبارى المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس. ٣- ممثل من العاملين بالشركة يتم انتخابه طبقا لأحكام قانون تنظيم انتخاب ممثلى العاملين فى مجالس إدارات الوحدات التابعة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨. ويجوز تعيين أعضاء مستقلين إضافيين من ذوى الخبرة بمجلس الإدارة، لا يزيد عددهم على عضوين بناءاً على ترشيح من مجلس إدارة الشركة القابضة ويصدر باختيارهم قرار من الجمعية العامة للشركة. وتحدد الجمعية العامة سنويا ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء

المساهم فى الشركة فى تغيير ممثليه خلال مدة المجلس ج- ممثل عن العاملين بالشركة يتم إنتخابه طبقاً للقانون المنظم لذلك . ويجوز للجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس إدارة الشركة القابضة تعيين عضوين إضافيين من المستقلين من ذوى الخبرة . وتحدد الجمعية العامة سنوياً ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار إليهم من بدلات الحضور والإنتقال للجلسات والمكافأة السنوية التى يستحقها مجلس الإدارة بمراعاة نص المادة (٣٤) من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما فى ذلك التأمين الطبى ووسائل الإنتقال . وفى جميع الأحوال ، لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والإنتقال لرئيس وأعضاء المجلس عن الحد الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء . ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلس العضو المنتدب التنفيذى وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة ويحدد مجلس الإدارة ما يتقاضونه من راتب بالإضافة إلى ما يستحقونه من مبالغ طبقاً للفقرة الخامسة من المادة رقم ٢١ من القانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ ، ويحدد المجلس من يحل محل العضو المنتدب فى حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغييره . ويتم إستخدام إسلوب التصويت التراكمى فى إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبى فى عضوية مجلس الإدارة للأعضاء الممثلين بالبندين (ب،ج) من المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١ بحيث يسمح للمساهم بمنح الكتلة التصويتية التى تمثلها الأسهم المملوكة له فى راس مال الشركة لمرشح واحد او توزيعها على أكثر من مرشح .	المجلس المشار إليهم من بدلات الحضور والإنتقال للجلسات والمقابل الشهرى لرئيس مجلس الإدارة والمكافأة السنوية التى يستحقها مجلس الإدارة بمراعاة نص المادة (٣٤) من قانون شركات قطاع الأعمال العام ، كما تحدد الجمعية العامة المزايا الأخرى للأعضاء المنتدبين بما فى ذلك التأمين الطبى ووسائل الإنتقال. وفى جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد بدل الحضور والإنتقال لرئيس وأعضاء المجلس عن الحد الذى يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء، كما لا يجوز أن يزيد ما يصرف شهريا لرئيس المجلس غير التنفيذى، نظير قيامه بمهامه، عن نصف الراتب الشهرى المقرر للعضو المنتدب التنفيذى. ويختار مجلس إدارة الشركة من بين أعضاء المجلس العضو المنتدب التنفيذى وغيره من الأعضاء المنتدبين للإدارة ويحدد ما يتقاضونه من راتب بالإضافة إلى ما يستحقونه من مبالغ طبقا للفقرة الرابعة من هذه المادة. ويحدد المجلس من يحل محل العضو المنتدب فى حالة غيابه أو خلو منصبه أو تغييره. ويختار الشركة القابضة ممثليها فى عضوية مجلس إدارة الشركة، مع عدم الاخلال بأحقيتها فى تغيير ممثليها خلال مدة المجلس. وفى جميع الأحوال يرفق بالترشيح لاختيار رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة سواء ممثلى المساهمين أو المستقلين من ذوى الخبرة عند العرض على الجمعية العامة بيان مختصر بالخبرة والسيرة الذاتية لكل مرشح والإنجازات التى حققها فى أعماله السابقة. ويعرض مجلس إدارة الشركة القابضة على الجمعية العامة للشركة الترشيح لشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة غير التنفيذى.
مادة (٢٢) إنعقد مجلس الإدارة جلسة على الأقل كل شهر فى المركز الرئيسى للشركة بدعوة من رئيسه وفى حال غيابه ينتدب رئوس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الإجتماع ويجوز أن ينعقد المجلس بمدينة القاهرة بمقر الشركة .	مادة (٢٢) يعقد مجلس الإدارة جلسة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة للإنعقاد في المركز الرئيسي بدعوة من رئيسه وفى حالة غيابه ينتدب رئيس الجمعية العامة من بين أعضاء المجلس من يرأس الاجتماع، ويجوز أن ينعقد المجلس بمقر الشركة بمدينة القاهرة .
مادة (٢٣) وحال إنعقاد المجلس خارج المركز الرئيسى للشركة او مقر الشركة بالقاهرة فلا يكون الإجتماع صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائه وفى هذه الحالة لا يكون الإنعقاد إلا داخل جمهورية مصر العربية . ويمكن فى الظروف الطارئة إنعقاد المجلس بنظام الفيديو كونفرنس.	مادة (٢٣) ولا يجوز أن ينعقد المجلس خارج المركز الرئيسي للشركة أو مقر الشركة بالقاهرة إلا عند الضرورة وبحضور جميع أعضائه وفى هذه الحالة لا يكون إلا داخل جمهورية مصر العربية. ويجوز فى الظروف الطارئة عقد مجلس الإدارة بأحد نظم الاتصالات الحديثة مع إلتزام الشركة بتوثيق هذه الاجتماعات بطريقة يسهل الرجوع إليها مستقبلاً.
مادة (٢٥) لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض احد أعضائه او احد المديرين في القيام بمهمة محدده على أن يعرض على المجلس تقريرا بما قام به من إعمال . ولمجلس الإدارة أن يدعو إلى حضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة من العاملين بالشركة أو غيرهم دون أن يكون لهم صوت معدود فيما يتخذه المجلس من قرارات.	مادة (٢٥) لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد إليها ببعض اختصاصاته، كما يجوز له أن يعهد إلى العضو المنتدب التنفيذى أو أحد المديرين ببعض اختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة على أن يعرض على المجلس تقريرا بما قام به من أعمال ولمجلس الإدارة أن يدعو إلى حضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من العاملين بالشركة او غيرهم دون ان يكون لهم صوت معدود فيما يتخذه المجلس من قرارات.

مادة (٢٧) يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ويتولى وحده رئاسة العمل التنفيذي بالشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع قطاعاتها ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة وإتخاذ ما يراه من قرارات لتنظيم العمل وتحقيق الأهداف .	مادة (٢٧) يتولى العضو المنتدب التنفيذي رئاسة العمل التنفيذي للشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع قطاعات الشركة بما في ذلك أعمال الأعضاء المنتدبين الآخرين، ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة وإتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وله على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية: ١. اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة وبتشاور بشأنها مع رئيس المجلس . ٢. مراجعة كافة التقارير الدورية التي تعد للعرض على مجلس الإدارة قبل إرسالها إلى رئيس المجلس. ٣. الإشراف على إعداد برنامج العمل التفصيلي للشركة للعام التالي والقوائم المالية المغيرة عنه والتقارير السنوية أو الدورية عن نتائج أعمال الشركة وتقويم أدائها ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذا التقرير. ٤. الإشراف على إعداد الدراسات الخاصة بتصحيح الهيكل المالي للشركة. ٥. مراجعة الدراسات التي تعد عن المشروعات الاستثمارية اللازمة للإحلال والتجديد والتوسع. ٦. مراجعة مقترحات التطوير في جميع أنشطة الشركة ومتابعة تنفيذ ما يتم إقراره منها. ٧. تحديد اللجان المؤقتة أو الدائمة والتي قد يرى ضرورة تشكيلها لتنفيذ المهام التي يحددها واختيار أعضائها. ٨. التحقق من توافر شروط شغل الوظائف القيادية فيمن تقدموا لشغلها ويعرض ترشيحاته على مجلس الإدارة للنظر فيها وإقرارها. ٩. منح المكافآت الخاصة عن الأعمال المتميزة التي قام بها معاونوه من شاغلي الوظائف المختلفة طبقا للوائح والنظم المعمول بها في الشركة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض. ١٠. تمثيل الشركة في صلاتها مع الغير وأمام القضاء. تنفيذ ومتابعة ما يكلفه به مجلس الإدارة من مهام وأعمال.
مادة مستحدثة	مادة (٢٨) يتولى رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي المهام الآتية : ١ - رئاسة جلسات مجلس الإدارة . ٢ - وضع جدول الأعمال لجلسات المجلس بالتشاور مع العضو المنتدب التنفيذي ٣ - التأكد من إتاحة المعلومات الكافية و الدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس . ٤ - التأكد من تنفيذ العضو المنتدب التنفيذي لقرارات المجلس . ٥ - التأكد من ان التقارير الشهرية عن نتائج أعمال الشركة و المشروعات الإستثمارية المطلوب تنفيذها و برامج التمويل قد أعدت بالصورة التي حددها المجلس . ٦ - التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق بالشركة وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس . ٧ - التأكد من قيام المجلس بإنجاز مهامه على الوجه الأكمل بما يحقق الفضل مصلحة للشركة . ٨ - عرض تقارير اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة على المجلس. ٩ - الإختصاصات الأخرى الواردة بقواعد الحوكمة الصادرة تنفيذا لأحكام قانون

	شركات قطاع الأعمال العام :
مادة (٢٨) يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد العضو المنتدب التنفيذي ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين من بين أعضائه أو من بين مسئولي الشركة من يكون لهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك في أمور أو موضوعات محددة.	مادة (٢٩) يملك حق التوقيع عن الشركة على إنفراد العضو المنتدب التنفيذي للشركة أو الأعضاء المنتدبين وفقاً للصلاحيات المقررة لهم ، ولمجلس الإدارة الحق في أن يعين من بين أعضاؤه أو من بين مديري الشركة من يكون لهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين وذلك في أمور أو موضوعات محددة. وفي جميع الأحوال لا يجوز التوقيع على المعاملات البنكية لأي من الأشخاص المشار إليهم بالفقرة السابقة منفرداً.
مادة (٢٩) لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم أية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .	مادة (٣٠) لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم أية مسئولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة . وتنصرف إلى الشركة وحدها آثار أي تصرف من التصرفات التي يجريها مجلس الإدارة أو أحد أعضائه باسم الشركة في حدود اختصاصاته .
مادة (٣٠) تنصرف إلى الشركة وحدها آثار أى تصرف من التصرفات التي يجريها مجلس الإدارة أو أحد أعضائه باسم الشركة في حدود اختصاصاته .	
الباب الخامس الجمعية العامة	الباب الخامس الجمعية العامة
مادة (٣٢) تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويا إحداهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في المسائل الآتية : ١- تقرير مراقب الحسابات . ٢- التصديق على تقرير مجلس إدارة عن نشاط الشركة والنظر في إخلاء مسئوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير . ٣- التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة . ٤- الموافقة على توزيع الأرباح . ٥- الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية . ٦- تشكيل مجلس إدارة الشركة . ٧- النظر في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها واتخاذ ما يلزم في شأنها من قرارات . ٨- كل ما يرى رئيس الجمعية أو مجلس الإدارة عرضه عليها .	مادة (٣٢) تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين على الأقل سنويا إحداهما قبل بداية السنة المالية بما لا يقل عن خمسة وأربعين يوما وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة والأخرى خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للنظر في المسائل الآتية: ١ - الإحاطة بتقرير مراقبي الحسابات ورد الشركة عليه. ٢ - التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والنظر في إخلاء مسئوليته عن الفترة المقدم عنها التقرير. ٣ - اعتماد القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر والحسابات الختامية للشركة. ٤ - الموافقة على توزيع الأرباح. ٥ - الموافقة على استمرار رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لمدة تالية. ٦- تشكيل مجلس إدارة الشركة. ٧ - النظر في تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن مراقبة حسابات الشركة وتقويم أدائها وكذا تقرير مراقب الحسابات المعين من الجمعية العامة للشركة (إن وجد) واتخاذ ما يلزم من قرارات في شأنها. ٨- كل ما يرى رئيس الجمعية أو مجلس الإدارة عرضه عليها. وللجمعية العامة العادية للشركة عند مناقشتها لنتائج أعمال الشركة السنوية تغيير رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية، وفي حالة تغيير المجلس بأكمله يجوز للجمعية العامة تعيين مفوض لإدارة الشركة بصفة مؤقتة ولمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقا لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام .
مادة (٣٤) يجب نشر الإخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صحيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الإخطار الأول . ويجوز الاكتفاء بإرسال إخطار الدعوة إلى الأعضاء على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطار إليهم باليد مقابل التوقيع	مادة (٣٤) يتم إخطار المساهمين بدعوة الجمعية العامة للانعقاد قبل الموعد المقرر لانعقادها بأسبوع على الأقل على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة سواء بالبريد المسجل أو بتسليم الإخطارات باليد أو على بريدهم الإلكتروني المعلم منهم للشركة، وتكون مصروفات الإخطار على نفقة الشركة، على أن يرفق بالإخطار جدول الأعمال ومشروعات القرارات والتوصيات، والمذكرات والتقارير المعروضة بشأنها، وفي حالة عدم انعقاد الاجتماع الأول للجمعية العامة بسبب عدم اكتمال النصاب تتم الدعوة إلى الاجتماع الثاني وفقاً للإجراءات الواردة بهذه المادة. وفي حالة وجود مساهمين من الأفراد أو الأشخاص الإعتبارية الخاصة

	بهيكل مساهمي الشركة فيسري بشأن مواعيد ووسائل الإخطار بدعوة المساهمين للجمعية العامة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.
مادة (٣٩) مع مراعاة أحكام المادة (٣٢) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الإجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٣) أو في أي إجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية . ١- وقف تجنيب الإحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال . ٢- إستخدام الإحتياطي فيما يعود بالنفع على الشركة بناء على إقتراح مجلس الإدارة إذا لم يكن هذا الإحتياطي مخصصاً لأغراض معينة منصوص عليها في نظام الشركة. ٣- التصرف في الإحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها . ٤- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر لها . ٥- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات . كما يجوز للجمعية العامة العادية عند مناقشتها نتائج أعمال الشركة السنوية تغيير رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة كلهم أو بعضهم أثناء مدة العضوية وفي حالة تغيير المجلس بأكمله يجوز للجمعية العامة تعيين مفوض لإدارة الشركة بصفة مؤقتة ولمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر لحين تشكيل مجلس إدارة جديد طبقاً لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال .	مادة (٣٩) مع مراعاة أحكام المادة (٣٢) من هذا النظام تختص الجمعية العامة العادية بنظر المسائل التالية في أي من الاجتماعين المشار إليهما في المادة (٣٣) أو في أي اجتماع آخر تعقده لهذا الغرض خلال السنة المالية: ١- وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوي نصف رأس المال. ٢- التصرف في الاحتياطيات والمخصصات في غير الأبواب المخصصة لها. ٣- الموافقة على إصدار سندات أو صكوك تمويل وعلى الضمانات التي تقرر عليها. ٤- النظر في قرارات وتوصيات جماعة حملة السندات. ٥- تعيين مراقب حسابات آخر للشركة، بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية، وتحديد أتعابه. ٦- الموافقة على المساهمة في إنشاء شركات أو المشاركة فيها مع الغير.
مادة (٤٠) تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي : أولاً : تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة إلتزامات المساهمين ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين ويقع باطلاً كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكا. وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في التركيبة : ١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم ٢- وجود رأس مال مرخص به. ٣- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص في تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام. ٤- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل إنتهاء مدتها أو تغيير نسبة الخسارة التي يتعين عند تحقيقها دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في تصفية الشركة أو إستمرارها . ثانيا : إعتماد تقسيم الشركة أو إدماجها في غيرها من الشركات ويكون لكل شركة تنشأ عند الإندماج أو التقسيم الشخصية الإعتبارية المستقلة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية . ثالثا : إعتماد التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية بالشركة. رابعا : النظر في تصفية الشركة أو إستمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال. خامسا : النظر في دمج الشركة أو حلها وتصفيتها إذا بلغت خسائرها كامل	مادة (٤٠) مع مراعاة أحكام المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال العام، تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتي: أولا: تعديل نظام الشركة بمراعاة ألا يترتب على ذلك زيادة التزامات المساهمين، ما لم يوافق على ذلك جميع المساهمين، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدها بصفته شريكا. وتنظر الجمعية العامة غير العادية بصفة خاصة التعديلات التالية في نظام الشركة: ١- زيادة رأس المال المرخص به أو المصدر في حالة عدم وجود رأس مال مرخص به، وكذا الموافقة على تخفيض رأس مال الشركة. ٢- إضافة أية أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي، ولا تكون الموافقة على تغيير الغرض الأصلي نافذة إلا بموافقة الوزير المختص. ٣- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل انتهاء مدتها. ثانيا: الموافقة على إدماج الشركة في غيرها من الشركات. ثالثا: الموافقة على التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية بالشركة. رابعا: الموافقة على تقسيم الشركة. خامساً: النظر في حل وتصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال المصدر.

حقوق المساهمين بها حال عدم زيادة رأسمالها وفقا لحكم المادة ٣٨ من القانون وبمراعاة القواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .	
مادة (٤١) في جميع الأحوال لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد أعضائها على الأقل بما فيهم رئيس الجمعية ، وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين أما قرارات الجمعية العامة غير العادية فلا تصدر إلا بأغلبية ثلثي عدد أصوات الحاضرين .	مادة (٤١) لا يكون انعقاد الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس مال الشركة على الأقل بمن فيهم رئيس الجمعية وفى حالة عدم اكتمال النصاب يتم دعوة الجمعية العامة لاجتماع آخر ويكون الاجتماع الثانى صحيحا إذا حضره مساهمون يمثلون ربع رأس مال الشركة، ويجوز أن تتضمن دعوة الاجتماع الأول موعد الاجتماع الثانى ومكانه. ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للمحاسبات ومراقب الحسابات المعين من الجمعية العامة للشركة (إن وجد)، دون أن يكون لهم صوت معدود. ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا فى الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ولا يجوز لعضو المجلس التخلف عن حضور اجتماعات الجمعية العامة بغير عذر مقبول، وفى حالة انخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة فى اجتماع الجمعية العامة عن الحد المشار إليه وتوافرت للاجتماع شروط صحة انعقاده التى يتطلبها قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية بما فى ذلك نصاب اجتماع المساهمين فتستمر الجمعية العامة فى مناقشة جدول أعمالها. وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الحاضرة بالاجتماع وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بالأغلبية ذاتها وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس، وذلك كله ما لم يتضمن هذا النظام أغلبية خاصة لبعض القرارات. ولا يجوز لأعضاء الجمعية من ممثلى الشركات القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك المملوكة أسهمها بالكامل للدولة أن ينوبوا عن حملة الأسهم من ممثلى القطاع الخاص فى حضور الجمعية العامة أو فى التصويت، كما لا يجوز لحملة الأسهم من القطاع الخاص أن ينوبوا عن هؤلاء.
مادة (٤٢) مع مراعاة ما وردت بشأنه أحكام خاصة باللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام وهذا النظام تسري في شأن إجراءات وشروط صحة إنعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت علي المسائل المعروضة عليها أحكام مواد اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليها .	مادة (٤٢) يسرى فيما لم يرد به نص خاص فى قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية وهذا النظام بشأن إجراءات وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها أحكام المواد من (٢٠٠) إلى (٢٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد.
مادة (٤٣) تسرى في شأن صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة إذا ساهم القطاع الخاص في رأسمالها ونظام التصويت فيها أحكام المادتين ٦٧ ، ٧٠ من قانون شركات المساهمه وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه .	مادة (٤٣) يجوز للشركة استخدام وسائل التقنيات الحديثة المرئية أو الصوتية أو الالكترونية لعرض بنود اجتماعات الجمعية العامة والتصويت فى الجمعية العامة والتصويت عليها من قبل المساهمين الذين يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة، ويكون للمساهم إبداء رأيه فى الموضوعات المعروضة على الجمعية دون أن يلتزم بحضور اجتماعاتها شريطة بقاء المساهم ضمن قائمة المساهمين حتى تاريخ انعقاد الجمعية، وعدم تكرار التصويت مع إلتزام الشركة بتوثيق هذه الاجتماعات بطريقة يسهل الرجوع إليها مستقبلاً.

الباب السادس مراقبى الحسابات	الباب السادس مراقبى الحسابات
مادة (٤٤) يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقب حسابات الشركة وتقويم أدائها طبقا لقانونه . ويجوز للجمعية العامة للشركة تعيين مراقب حسابات أخر للشركة بالإضافة إلى مراقب الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية على أن تحدد الجمعية العامة أتعابه .	مادة (٤٤) يباشر الجهاز المركزي للمحاسبات اختصاصه بشأن الرقابة على حسابات الشركة وتقويم أدائها وفقا لقانونه. وفى حالة تعيين الجمعية العامة مراقب حسابات آخر للشركة من المقيدين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية ، فعلى الشركة تمكينه من مباشرة أعماله وتقديم المستندات والسجلات التى تحتاجها أعمال المراجعة وفقاً للقانون ومعايير المراجعة المصرية .
الباب السابع السنة المالية للشركة – توزيع الأرباح - الإحتياطيات	الباب السابع السنة المالية للشركة – توزيع الأرباح - الإحتياطيات
مادة (٤٦) على مجلس الإدارة أن يعد في ختام السنة المالية وفى موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .	مادة (٤٦) علي مجلس الإدارة أن يعد في ختام السنة المالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العامة خلال ثلاثة أشهر علي الأكثر من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها. وترسل الشركة نتائج الأعمال والقوائم المالية الدورية والسنوية وتقارير مراقبى الحسابات بشأنها للشركة القابضة للنظر فيها واتخاذ ما يلزم بشأنها وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام.
مادة (٤٧) توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يأتي :	مادة (٤٧) يجب على مجلس الإدارة عند إعداد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن يُجنب من الأرباح الصافية جزءا من عشرين على الأقل لتكوين احتياطي قانوني، ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر، كما يجوز تكوين احتياطيات أخرى بحد أقصى ٢٥% من الأرباح الصافية بشرط تحديد مجلس الإدارة لأسباب تكوينها والأغراض الموجهة لها على أن يتم إعتمادها من الجمعية العامة. وبمراعاة أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية، تحدد الجمعية العامة للشركة بناء على عرض مجلس الإدارة، الأرباح القابلة للتوزيع وما يخص كل من العاملين ومجلس الإدارة والمساهمين منها، وذلك بعد التصديق على القوائم المالية والميزانية وحساب الأرباح والخسائر السنوية واستبعاد الأرباح الرأسمالية وتجنيب الاحتياطيات الواجبة، وتسري فى شأن الأرباح القابلة للتوزيع فى الشركة أحكام المواد (٣٨، ٣٩، ٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام. وتلتزم الجمعية العامة عند إقرار توزيعات الأرباح بالآتى: - أولاً: يكون نصيب العاملين فى الأرباح السنوية القابلة للتوزيع بنسبة لا تقل عن (١٠%) ولا تزيد على (١٢%) من هذه الأرباح تصرف نقدا. ثانيا: ألا يتم تقدير مكافأة مجلس الإدارة بأكثر من (١٠%) من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع مخصوما منها نسبة (٥%) من رأس مال الشركة المدفوع وبعد خصم حصة العاملين المشار إليها بالبند أولاً. ثالثاً: يكون للجمعية العامة تقرير ما تراه مناسبا بشأن توزيع باقى أرباح الشركة بعد خصم حصة العاملين ومجلس الإدارة، على المساهمين من عدمه وذلك فى ضوء التزامات الشركة ومشروعاتها.
بند (أ) يبدأ باقتطاع مبلغ يوازى (١٠%) من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى ويجوز للجمعية العامة وقف تجنيب هذا الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال المصدر .	
بند (ب) يجنب من الأرباح مبلغ (١٥%) احتياطي نظامي لتدعيم المركز المالي والسيولة أو نشاط الشركة والموازنة الرأسمالية .	
بند (ج) يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح مقدارها ٥% من رأس المال للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم وللعاملين ويشترط ألا يقل نصيب العاملين في الأرباح التي يتقرر توزيعها عن ١٠% على ألا يزيد ما يصرف إليهم نقدا منها على مجموع أجورهم الأساسية السنوية ويجنب ما يزيد على ذلك في حساب خاص لإنشاء مشروعات إسكان لهؤلاء العاملين وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم وفقا لما تقرره الجمعية العامة للشركة .	
بند (ج مكرر) - تخصص نسبة (اثنان فى المائة) كحد أقصى من الفائض القابل للتوزيع السنوي للشركة لتدعيم مالية النادي الرياضي بالشركة .	

بند(هـ) يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين احتياطيات أخرى غير الاحتياطي القانوني والنظامي بما لا يجاوز ١٠% من الأرباح الصافية بعد تجنيب التوزيعات المنصوص عليها في البنود (أ ، ب ، ج ، د) من هذه المادة .	رابعاً: يراعى عند تقدير مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الجهود التي بذلوها لزيادة إنتاج ومبيعات وأرباح الشركة عن السنة المالية السابقة أو تخفيض خسائر الشركة. خامساً: يراعى عند صرف أرباح العاملين ومكافآت مجلس الإدارة أحكام قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩.
بند (و) في حالة وجود حصص تأسيس أو حصص أرباح لا يجوز أن يخصص لها ما يزيد على ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع وذلك بعد تجنيب الاحتياطيات وتخصيص نسبة من الربح لا تقل عن ٥% من رأس المال للمساهمين وللعاملين كحصة أولى وخصم مكافأة مجلس الإدارة	
بند (ى) يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام كحصة إضافية في الأرباح	
في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو إستمرارها	
مادة (٤٨) يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .	مادة (٤٨) يكون التصرف في الاحتياطيات والمخصصات الأخرى في غير الأبواب المخصصة لها بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة. ويجوز للجمعية العامة العادية أن تقرر توزيع كل أو بعض الأرباح المُرحّلة التي تملك التصرف فيها بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العام أو للائحة التنفيذية أو نظام الشركة على المساهمين.
مادة (٤٩) تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع	مادة (٤٩) تدفع الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع، ويجوز أن يتضمن قرار الجمعية العامة توزيع هذه الأرباح على دفعات في ضوء التدفقات النقدية والسيولة المالية بالشركة.
الباب الثامن إندماج الشركة وتقسيمها	الباب الثامن إندماج الشركة وتقسيمها
مادة (٥٢) تتولى تقدير صافي أصول الشركة المراد تقسيمها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال ويعتمد قرارها من الجمعية العامة غير العادية للشركة .	مادة (٥٢) تتولى تقدير صافي أصول الشركة المراد تقسيمها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٩) من قانون شركات قطاع الأعمال ، ويتم اعتماد تقرير اللجنة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام
الباب التاسع المنازعات	الباب التاسع المنازعات
مادة (٥٤) مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشتركة للشركة ضد مجلس الادارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة . وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .	مادة (٥٤) (المادة كما هي)
الباب العاشر حل الشركة وتصفيتها	الباب العاشر حل الشركة وتصفيتها

مادة (٥٥) في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة وجب علي مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو إستمرارها وإذا بلغت الخسائر كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم العرض علي الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة ، وفي حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقاً لما سبق وجب العرض علي الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخري مع الحفاظ علي حقوق العاملين بها بما لا يقل عما تضمنه قانون العمل الساري ودون الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة إمتياز حقوق العمال ، ووفقاً للقواعد المحددة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقانون ١٨٥ لسنة ٢٠٢٠ .	مادة (٥٥) إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر إلى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها. وفي جميع الأحوال إذا بلغت قيمة خسائر الشركة كامل حقوق المساهمين بالشركة يتم عرض الأمر على الجمعية العامة للشركة لزيادة رأسمالها لتغطية الخسائر المرحلة، وفي حال عدم زيادة رأسمال الشركة وفقا لما سبق وجب العرض على الجمعية العامة غير العادية لحل وتصفية الشركة أو دمجها في شركة أخرى مع الحفاظ على حقوق العاملين بها بما لا يقل عما تضمنه قانون العمل المشار إليه، ودون الإخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١٠ بشأن مرتبة امتياز حقوق العمال، وذلك كله وفقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام
مادة (٥٦) تكون الشركة المنقضية في حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين . وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال التصفية إلى إن يتم إخلاء طرف المصفين .	مادة (٥٦) تكون الشركة منقضية في حالة تصفية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية . وإذا قررت الجمعية العامة غير العادية تصفية الشركة يتعين أن تتضمن قراراتها الصادرة في هذا الشأن، وعلى الأخص ما يلي:- (أ) تعيين المصفي أو المصفين وتحديد أتعابهم ومدة التصفية. (ب) مد المدة المقررة للتصفية بعد الاطلاع على تقرير المصفي. (ج) النظر في الحساب المؤقت الذي يقدمه المصفي. (د) التصديق على الصلح الختامي لأعمال التصفية. (هـ) تعيين المكان الذي تحفظ فيه دفاتر الشركة ووثائقها بعد إتمام التصفية وشطبها من السجل التجاري. وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين. وتظل سلطة الجمعية العامة قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء طرف المصفين .
مادة مستحدثة	الباب الحادي عشر الإفصاح وقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة مادة (٥٧) تلتزم الشركة بالإفصاح ونشر التقارير والقرارات وغيرها من البيانات والمعلومات المنصوص عليها بالمادة (٣٥ مكرراً) من قانون شركات قطاع الأعمال العام ، والمادة (٧٧ مكرراً " ١") من اللائحة التنفيذية . كما تلتزم الشركة بقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ، وعلى مجلس إدارة الشركة إعداد تقرير سنوي عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة بها وخطتها للإمتثال لباقي متطلباتها وذلك للعرض على الجمعية العامة .
الباب الحادي عشر أحكام ختامية	الباب الثاني عشر أحكام ختامية

مادة (٥٧)	مادة (٥٨)
تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .	تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .
مادة (٥٨)	**مادة (٥٩)**
يوزع هذا النظام وينتشر طبقا للقانون .	يوزع هذا النظام وينشر طبقا للقانون .

تنشر هذه القرارات بالوقائع المصرية .

جامعا الأصوات

محاسب / عبد اللطيف بلطية

السيدة المحاسب / نصرة سعد مصطفى

أمين سر الجلسة

محاسب / علاء عبداللطيف أحمد

الجهاز المركزي للمحاسبات

مدير عام

نائب مدير الإدارة

محاسب / عصام الدين رجب الطحاوى

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية رقم (٢٧٨٣)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسب / أيمن سعيد مغاورى

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

محاسب / إيهاب عبدالغفار عبدالغفار

وكيل أول الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

السيد المحاسب / هاني سعد نصيف

يعتمـــد ....

رئيس الجمعية العامة

رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية

السيد الدكتور / سعد مجاهد الراجحي